

~~A19~~

X

9

75

رسالة النموذج للعالم والحائمه

المحققين وعلامة المدققين ملا

جلال الدين محمد بن سعد

الدواني الصدقي محمد

الله برحمته

امين

الر

وفيه
كتاب مفتي المدارك
وشتم كل كالم عار ولك

لابي سعيد الفرج

وفيه شرح منقوب مني شبرا

وفيه فوائد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الله المجود في كل ضال • وهو المشكور على جليل نواله
 وجميل انصافه • والصلوة والسلام على مظهر كماله
 ومظهر جماله • محمد المصطفى وهدوته وصحبه وآله
وبعد فيقول الفقير الى الله تعالى لطيفة الحقيقة
 محمد بن سعد الدواني الصديقي لاحظ في نظرة التوفيق
 اني كنت برهة من الزمان ومدة من الايام مشغوفاً بان
 اسلك في سلك خدام حضرة من فاق السلاطين الايام
 وولي بطحاوقين الامام عزاي الجود والانعام •
 وسجائيا الفضال والاكرام لاسيما بالنسبة الى العلماء
 الاعلام الذين اعطاه الاسلام اعلى السلطان من السلطان
 ابن السلطان ناصر آيات لدن بالسيف والسنان
 والحجة والبرهان ناصر آيات لعدله والاحسان الذي
 شاع انما جوده في تحريم الافاق وتبديل وغيره من
 الملكات الفاضلة اعلى على غالى السلاطين وفائق
 وحصل في هذه الدعوى من حمائم الروري الاجماع والوفاء
 ارجل جوده حاشا فصب عروفا وارعد بياسته الوعد
 فارعد فوق انام الاسافر في مهد الامن والامان وعم
 طوائف الفضلاء بمزيد الكرم والاستئذان لوراه انوثته وان
 لا اعترف بانه فاذل عن جنود الصواب والعدالة
 ابصره حاتم طي دعوى السخي والبسالة لانني خاضع للجد

والعز

والمعدن بطحاكنه الكرم ولا يكتفي بدخل المال في
 مقتضى جوده العزم اهتر الشمس بوقوعها على موطئ قدمه
 وانحدر السحاب ودانه حول رأس خدمه لاجل نور رافته
 من سواد بلا ذال الهند كما لاجل نور الباعين من سواده
 البصر فوصل هذا النور لذلك النور الى العرش والبعيد
 من اهلا لوم والمدر احتج من عمار انعامه كل غنى فقير
 وارنق من لسان احسان كل صغير وكبير قد فاز القواي
 والدواني من بغير لطيفة بالامال والاواني فهو حسنة
 الزمانى وبكتة الدهر والاوان لو شهبه بالمسكون
 الماطر لقا في المنى ولو شهبه الى البحر ان اخرجه الى البحر

فصل

فلتكسبه بالمرز ان له • دراجوده من بعد لاوا
 ولوا شهبه بالبحر ان له • مدايعا جودا راجيا
 بانه كعبه كل محتاج ولذلك لشدة الرخل اليه من كل
 فج عيش واعتنا به فتلة الافاضل العلماء ياتون اليها
 من كل بلد يقيم من اوى حرم ساحة امن من اقامت
 الدهر الخوان ومن التي الى حرم عظم من نوابك لدوران
 وخطوب الحدنان •

فيا لجات الشمس في طرادان • يفوز لها المشتاق ولا الوفاق
 فقد جمع بين البتين المليكة والظنون الملكية وقرن
 بين الحكمة اللغمانية والحكومة السليمانية من نزل باعتبار

لني الاجابات والاشجاب ومن لا ذبانه اتاه الطالب
من كل باب وقد قلت هادرا شقا شرا ربنا لو جد
والحال على ما هو دأبهم من مخاطبة الصبا والتمنا
وصلت حتى عندك البشوات فلذلك يابح الصبا خيرة
منبت شجرة من ارض هند وقد حكت نسيم الصباجات ربنا القزقل
وياحذا ساخات هند فالها مدارك امان لكل مؤمن
تذكر لها والارحى الذي لها ففانك من ذكرى جيت ونور
واملو الحضرة الملك والعلو امام سلاطين الوري في القوا
عنات لارباب النضال كلهم ملاذ لاعتنان الغلاة الفاخر
معاذ لاهل القادر عن كل حادث عال التناهي عصمة الارامل
هو البحر جو دابره مثل الوري لقد بنا لمن بعد وفيه كل سائل
موا الشمس فيض نواله جميع البرايا من صنوف البقال
مولي سلاطين العالم اولى خواص بني آدم رب البسدي
والكرم الخفض بقناية المدك المعبود عماد السلطنة
والخلافة والدنيا والدين سلطان محمود خلد الله
لعالى جلالات خلافته وابدي سجايت رافته وكانت
حالي بقعد على عز اهد اهدية دنيا وية تلتو جلال
شان شدته وحفته جبرتم لما اعتداني من ضيق اليد
وقصور الباع لماع اشرم من تصايف الدهر وشاع
فتذكرت رشاخ الدنيا قليل من بوتي الحكمة فقد
او تي خير اكبر او سرار كوي من عين العاقل فقد شرب

من ينوع الحياة ما عرا وتقت بسبب تواتر الاخبار وتوارد
الاناء وان اجل البضاعات وانفس الهديات في حضوره
العلية في السبل العلية اليقينة خصوصا تشوا اعد العنا
الدينية فالتت هذه الرسالة في تسابل من المنون افصح
عماد فلي فيها من الشكوك والظنون بل فحرت بما هو
كهنة الدر المكنون واقدرت الاناسي من العيون مع
ما انافيه من تفتت لبنان وتغرق الحان وهو م
الامراض الجمانية والاعراض النفسانية والعروض
المتراخمة والشواغل المتراخمة واهديتها الى خضرته
العلية اهدا القلة رجل الجرد الى يديها والخاف
الحبات قطرة الموهبة الى حيط عمان قابلا انها العز
مستأوا هلنا الفز وجينا ببضاعة مزججات فاوف
لنا الكيل ونقد وعلينا ان الله بحري المتصدقين
وبابك لمجا الملهوفين ومدرك مال الراجين وارجوا
من مكارم خدام الكرام ان يشر نوها بنظر القبول
والاقبال ولا يلاحظوها بعين الرضا والافضال وها
افيض في المقصود مستفيضا من ولي الطول والجود
واقدم بين يدي ذلك **ذكر** بعض مشايخي
الغفار واساتدي لاعلام قالمه لآباء الروحانية
وهم متظاهرون لاعداد الصور الحقيقية الانسانية
من الحكالات النفسانية **وقد قال**

بعض الحكماء الاستاد اؤكده من خوا الوالد فان الوالد
وسيلة فيضان صورة الانسان والاستاد وسيلة التحقيق
تحتضنه كمال الانسان . فاقول اول مساجي استاذي هو
الذي يحق ان يشرفه قول من قال .
• وهو الاله او ما عرف من الهوى . فالجلال الجليل الاول .
ومولاي ومن قسبت بديل فاضلة تداني المولي سعد الدين
اسعد الصديقي الحديث بالجامع المرشدي بكاردون
اخذت منه العلوم الالهية والفنون الادبية والعقليات
والحديث والتفسير والفقه وهو قد اخذ الحديث
والتفسير من مشايخ جليله منهم المولى الحديث البارع
السند من قبله عبد الرحيم الحرسي الصديقي هو
من شجرة الامام العلامة القدام النهاية ناقلا الاخبار
النبوية ناصرا السنة السنية المصطفوية محيا ثار
سنة المرسلين في عطاء مطيع الله ومطاع السلاطين
في هذه امام المسئلة والدين ابي المكارم الحارثي
شيخ عيان مباركا . الصديقي الشاوي قدسي الله من
وقد شادك في بعض . وايضا سمع والدي الحديث
سما الجامع الصريح الخاردي علي الشيخ الامام قاضي
قضاة الاسلام شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الخزري
واما الفتنة فان والدي اخذ من عدة مشايخ منهم افعه
المولى جمال الدين محمود بن الحاج ابي الشيخ السر وساني هو

قد تنفع وقوال الخاردي الصغير علي المولى العلامة لسان
الدين نوح العائلي ووالده المولى اختيار الدين النعماني
قد قرأ الخاردي الصغير وتفقها على الشيخ جلال الدين محمد
القريني هو تفتحه وقراه على والده الصنف الامام الحق
نجم الدين عبد العبد الغفار القريني هو تفتحه على الامام
قدوة ائمة الاسلام محمد بن عبد الكريم الرازي في فتح الله
درجته في علا عليين **واما** العقليات فان والدي هو
اخذها من ائمة عديدة احلم واسر هو السيد العلامة
الايد الغمامة المستفيضة شمس عن الشريف المشهور في الاستيعاب
بليغه الشريفين الملة والدين علي الجرجاني قدس
سن . ومن المشايخ الذين لا يحصى ومركب هم السيد الامام
المقام صفوان ائمة الاعلام نموذج العقاب والتابعين
المفتي ثار سيد المرسلين عليه افضل صلوات الصلبي
السيد صفي الحق والدين عبد الرحمن الحنفي الشريفي
قدس الله روحه واولي من عالم القدس فتوحته تمت علته
الاربيين النوروي باسرها واخبرني بحديث قاضي
الحق مشافهة وشافهني بغايد اخرى هي اجدي من تبارق
العصبي . ومن مشايخي الشيخ السند الرحلة البارح منها
الاسلام ابو الجهد عبد الله بن ميمون الكرمان في المشهور بالكل
سمعت منه الحديث لسلسل الاوليه . اعني قوله
صلى الله عليه وسلم الراحمون رحمهم الرحمن ارحموا من في

الارض يروى عن من السوا واجاز في اجازة ملفوظة مكتوبة
وله اسانيد عالية **قال** رحمه الله في نسخة هذه
العبارة سمعت كتاب المعارف علي الشيخ نور الدين عبد
الرحمن القزويني بقراءة الشيخ العارف زين الدين ابي بكر
الحواشي في مد الله طلالا واثار دمه ومن مشايخي المولى العالم
العالم المناضل الكامل مظهر الدين محمد الكازووني فراق
عليه بعضا من بحر الفقه واجاز في اجازة ملفوظة مكتوبة
وهو كان يروى لتعليقات عن السيد الشريف المحقق
قدس سره والتفصيل عن الشيخ محمد الدين ابي طاهر
محمد بن يعقوب الفيرزي ورايادي والشيخ محمد بن محمد بن
محمد الجزوي ومن مشايخي الشيخ العالم الكامل المناضل
الوزع الكامل الشيخ دكن الدين دودمان العمري
الشيلازي فوات عليه الاربعون المئوية في مجلس واحد
واجاز في اجازة ملفوظة مكتوبة وهو كان يروى عن
الشيخ محمد الدين الفيرزي ورايادي عن الشيخ محمد بن
الحمد ادي امام النور ومن مشايخي المولى الامام
احد ائمة الاسلام اوحد الملة الاعلام المولى محمد بن
محمد الانصاري الكوشكاري سمعت منه الجوامع المصنوع
النجاري مرارا مستعدة وقراءات ارباع المثلث **اول**
قراءة شخص وتحققه بدقته فوات عليه طرفا من حواشي
الشرح المتروك وطرفا من شرح المختصر لابن الحاجب

مع الحواشي الشريفة وهو كان يروى عن مشايخ منهم
الشيخ الحديث الحاج عفيف الدين ابراهيم الحلي عن الشيخ
الامام العلامة امام الدين ابي المطار وعلين بن مبارك
الصدوق المذكور سابقا ومن مشايخنا الامام المسند
منهاج الدين بن حجر اجازة وقد اجاز الشيخ منهاج الدين
المذكور الى شيخنا مطلقا وكتبنا من حيلهم على الرواية
عنه من غير واسطة وفي مشايخ كثر لا تحتل هذه الرسالة
احصاء دهم وقد ذكرت بعضهم تيمنا وتبركا فعند ذكره
الصالحين تنزل الرحمة ورحا ان فصل مباهم الى ابائهم
دولة هذا السلطان الاعظم الاكرم في اختراقت مسائل
من فنون شتى ابتداء ببعض مسائل الفقه والحديث
والخلافيات ثم اعقبها بمسألة حدوث العالم من
اصول الدين **ثم ذكرت** بعض المسائل من الفنون الاخر
كالطب والهندسة والهيئة منذ رجاء من الاهل الى
الاصعب على ما يقتضيه ادب التعليم كما استمر عليه ذاب
العلماء قدما وحديثا والله الموفق المعين ويسده
تحقيق مطالب الراغبين

المسألة الاولى

في اصول الفقه والحديث تنقوا على ان الحديث الضعيف
لا تنبأ به الاحكام الشرعية بل ذكره وانما يحوز بل
يستحب العمل بما اخذ به الضعيفة في تفاصيل الاعمال

ومن صرح بذلك النووي رح في كتبه لاسيما كتاب الاحكام
وفيه اشكال لان جواز العمل والاستحباب كلاهما من الاحكام
الحسنة الشرعية فاذا استحج العمل يقتضي الحديث الضعيف
كان ثبوت ذلك بالحديث الضعيف وذلك بما في ما تقرّر
من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة وقد حاول
بعضهم التفتي عن ذلك وقال ان مراد النووي انه اذا
ثبت حديث ضعيف وحسن في فضيله عمل من الاعمال
يجوز رواية الحديث للضعيف في هذا الباب ولا يخفى
ان هذا الاسير ينطبق كلام النووي فضلا عن ان
يكون مراده ذلك فمبين جواز العمل والاستحباب وبين محدود
نقل الحديث الصحيح والحسن في فضيله عمل من الاعمال
ويجوز نقل الحديث الصحيح للضعيف لاسيما مع التبيين
على ضعفه ومن ذلك في كتب الحديث وغيره كقول
شايخ يسميه من يتبع اذني تتبع والذي يصلح للتحويل
اذا وجد حديث ضعيف في فضيله عمل من الاعمال ولو كان
هذا العمل مما يجمل الحرمة والكراهة فانه يجوز العمل
به ويستحب لانه مأمون بالخطر ومرجو النفع اذ هو دار
بين الاجابة والاستحباب فالاحتياط العمل به رجاء الثواب
واما اذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب
العمل وانما اذا دار بين الكراهة والاستحباب فيجوز النظر
فيه واسع اذ في العمل غلبة الوقوع في المكروه وفي الترك

نظر

سطة ترك المسقف فليطمان كان خطرا الكراهة اشد
بان يمكن الكراهة المحتملة شديدا والاستحباب المحتمل ضعيف
فحينئذ يترجح الترك على الفعل فلا يستحب العمل به وان كان
خطرا الكراهة اضعف بان تكون الكراهة على تقدير
وقوعها كراهة ضعيفة دون ترك العمل على تقدير
استحبابه فالاحتياط العمل به وفي ضوء المساواة يحتاج
الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا لان المناجات تقرب
بالنية عبادة فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث
الضعيف فجواز العمل استحبابه مشروط بان جاز العمل
فعدم احتمال الحرمة فيما ذكرنا مفضلا لكن يقع هنا
شيء هو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لاجل
الحديث اذ لو لم يوجد الحديث جواز العمل لان المفروض
اننا الحرمة لا يقال للحديث الضعيف نفي احتمال الحرمة
لاننا نقول الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الاحكام
واننا احتمال الحرمة يستلزم ثبوت الاباحة والاباحة
حكم شرعي فلا يثبت بالحديث للضعيف ولعل مراد النواك
ثا ذكرنا وانما ذكرنا جواز العمل فوطئة للاستحباب
وحاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج والاستحباب
ايضا معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب
الاحتياط في امور الدين فلم يثبت شيء من الاحكام بالحديث
الضعيف بل اوقع الحديث الضعيف شبهة الاستحباب

فصار الاحتياط ان يذبح واستجاب لاحتمال ما علموه
من قواعد الشريعة

المسئلة الثانية

من الفتنة ذكر صاحب الحاشية في بعض الامور غير ان
نوى الحديث رفع غير حدثه فان كان عمدا لم يفتح طهارته
وان كان غلطا صح واقول الميتة هو النقص والنقص ازالة
ما لم يعتد حصوله يستحيل من الجوان فضلا عن الانسان
فلا يصور رية رفع غير واحد انه الاغلاط فلتقتيد
بالغلط غلط وقد تبعت عن ابي القاسم فوجدت
بعضهم كما شيع ايا حتى في التنية لم يترخص بهذا القيد
لا يقال لفتنهما قد يتعرضون لما لا وقع له من المكناض
فلنكن هذه الصورة من هذا القبيل كما نقول انهم قد
يتعرضون لما لا وقع له من المكناض دون الاعبات
بالذات وهذه الصورة مستحبة بالذات بالضرورة
النظرية ولو التفتل في فرض الامور المستحيلة لاستغراب
واسع في جميع ابواب الفتنة فكان العارض ان يفرض
انه ينوي ولا ينوي وان يفرض انه يعض ولا يعض على
هذه النواحي انما هو اقرب من ذلك قالوا لو شهد
انسان على ربه عمل معين في مصر في يوم معين
وقد شاهد القاضي ذلك اليوم في بغداد لم يثبت
شهادتهما مع انه يمكن مجتبه الى مصر بطريق المظن

فان

فان ذلك عادي

المسئلة الثالثة

في بعض الخلافات ذهب الشافعي رحمه الله الى وجوب الترتيب
في الوضوء واستدل بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
وضوءا مرتبا واقصر في غسل الاعضاء على مرة واحدة
قال هذا وضوء لا يثبت الصلاة بدونه واعتزض صدره
السرعية على هذا الدليل بانه لا يحال من انه صلى
الله عليه وسلم قدم اليمن على اليسار واليسار على اليمين
في هذا الوضوء وعلى المتقدمين بل هو على هذا الدليل
ان يجب لليمنى واليسار ولا قيل به **واقول**
يمكن ان يقال لعلمه يتاخر في هذا الوضوء لئلا الجواز
وعدم وجوب الترتيب مع عدم الروايات الصحيحة
الشائعة حيث روي انه صلى الله عليه وسلم كان يحب
اليمنى في طهونه وتنغله وسائر احواله او يجتار انه
لعلمه يامن وعدم وجوب الترتيب مع عدم ما رواه
واقوله فان سياق الاحاديث الصحيحة الدالة على انه
صلى الله عليه وسلم يجب لليمنى يدل على انه ليس اجبا
بل مستحبا كما لا يخفى على من انصف **واقول**
على قاعدة علم الخلاف هي ان مقتضى الحديث بناء على
هذا الدليل وجوب الترتيب بين الميدين وبين الرجلين
لكن وجوبها ساقط بالاتفاق ثبت لما عرفت من الوجوب

في ختمها وحق المقتضى فبما سارها بالامانع واذا ثبت للمقتضى
وارتفع المانع ثبت الحكم فثبت وجوب الترتيب فيما
عدها من غير معارض

المسئلة الرابعة

من اصول الدين في حدوث العالم وانما اخترته من بين
المباحث الاصولية لانه اصل عظيم ينشئ عليه كثير من
المسائل الاعتقادية وينشأ الكلام فيه الى مسائل
شرعية عميقة ومباحث لطيفة دقية وقد خالت فيها
الفلاسفة اهل الملل الثلاثة فان اهلنا مجمعون على
حدوثه بل لو شئنا من الحكم حدوثه من اهل الملل لقلنا
الابعض المجوس وانا الفلاسفة فالمشهور انهم مجمعون
على قدمه على التفصيل الذي نقل عن افلاطون القول
بحدوثه وقد اوله بعضهم بالحدوث وقد ابيت في بعض
كتبه للفلسفة خط قديم قد نسخ قبل هذا التاريخ بما يما
سنة ثلث اعين ارسطاطليس انه قال لو قيل احد من الفلاسفة
بحدوث العالم ابرخل واحد وقال يصفه انه عنى به
افلاطون فعلى هذا ابيح هذا التأويل فان جمهورهم
قائلون بالحدوث الذاتي ولا يخص هذا القول
بافلاطون ونقل عن جالينوس النزوة في الحدوث
والقدم وانه قال في مرضه الذي مات فيه لتلازمة
اكتواء عنى ما علمت ان العالم قد نوا واحاد والظاهر

اراد الحدوث لما في من توارد الانتقائات انه
رأيت في المناوكة رعى من مرض كان به وهو بعد في
التقاهة وكان متبكا في فراشه فسلمت عليه فقام الى
ورجعي وكان معي سقراط الحكيم المشهور وكان قد
التمس مني ان يقرأ لي كتابا في الطب وكان معه ذلك
الكتاب فقلت لجالينوس انه يريد ان يقرأ هذا
الكتاب في الطب واللايق ان يفتح عندهم تبركا فلو
يقبل فاشار الى ان يفتح عندي فساله هل هذه الاقوال
التي تنقل عنكم في الكتب نقلها عنكم صادق او كاذب
وكان في خاطري مثل هذا من المذاهب وغيرها التي
تنسب اليه قال بعضها صادق وبعضها كاذب ولشعر
في المقصود مستله من في الجود فنقول هذا اهل الملل
الثلاثة الى ان العالم وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من
الجواهر والعراض حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعد به
حقيقة لا بل لذات فقط بمعنى الها في حدوثها لان
لستحقق لوجود وجودها متاخر عن عدمها بحسب الذات
كما يقول الفلاسفة ويؤمن الحدوث الذاتي على ما
في تقرير هذا الحديث على وجه يظهر به تاخر الوجود
عن القدم من حيث دقيق او ردناه في خاشية شرح
الحديث الجديد وذهب جمهور الفلاسفة الى ان القول
والاجزاء الفلكية ونحوها قديمة ومطلق حركاتها واوضاعها

وتجلاهما انصافاً قديمة فانهن لو خجل قط عن حركه ووضع
وتجلى الحركات الحركه وبعضهن بشيئون لها سبب استجواب
الاضاح المحكمه من القوق الى الفقد وحدوث مناسبة
لها بعد لها الكاقل من جميع الوجوه حالات تفيض على
نفوسها من المبادي لكن محققهم على ما ذكره ابو نصر
وابو علي في تعليلاتها انتم لا عن وسط طال ليس هو الى ان
المطلوب لها نفس الحركه وبها تم النسبة عما لها فالها
بالفعل من حيث الذات وسائر الصفات الا فيما يتعلق
بالحركه من الاوضاع الجزئية فالها لا تحتل الذات
بالشخص فاحفظ نوعاً تنتمى للنسبة بالمبادي متى بالفضل
من جميع الوجوه بتدراكها وان كان النسبة لازماً
للحركه جعلها الغاية باعتبار اللازم هو
والعنصر يات بوادها ومطلوب صورها الجسميه والوعيه
ومطلوب اعراضها قد يوردهم لا اقول ان الصور الجسميه
بشخصها قد يوردهم لان مذهبهم انه بالفكر تنفرد
الصور الواحدة ويحدث ثنائ وبانصال المنفصل تنفرد
الصورتان وتحدث واحدة نعم الاسترايون منهم الانسانيه
فبعضهم قابل بقدرة ما ورعا ينقل عن فلا طون وهو مخالف
لما ينقل عنه من حدوث الحاله والمساوون منهم ومنهم ما
عدهم على حدوثها وعن ولا تشتغل بالكلام على كلامهم
في ذلك المطلب على وجه يقبله ذو الفطر السليم والغفلة

القوية

القوية لا يجد الجدل كما انكبة اكثر من قدي لورده
كلامهم من ايراد المناقشات الواهيه والمنوع العبد عن
القول الذاهبه بل بحقيقه راسيه تركن اليها النفوس
الركيه وتدقيقات قابله تغلبها الطباع الذكيه اعني
الذين يعمون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ويخبرون
المقال بالحدث لصيات لا بقاء المبال ولا يلفون
الى سادس اهل الجدل وهو اجل اهل القيل والقال
والله تعالى سأل الرقيق هو الهادي الى سوا الطريق
اعلم انتم استدول على قدم العا لم يوجد الا لان العالم
منكم موجود فله علة مؤثره فمؤثر العالم لا بد ان يكون
قدماً او ينهي الى مؤثر قدماً ولا يجوز ان يكون
ان هذا المؤثر القديم يسبق في الازل لجميع ما يتوقف
عليه تايين فيه اولاً على الاول بلزم قدم العالم
لاستحاج خلفه لعلول عن المؤثر السابق وعلى الثاني
حتاج الى شرط اخر حادث وتقبل الكلام اليه ونقول
انما ان يسبق مؤثر القديم في الازل لجميع ضوابط التايين
فيه اولاً وعلى الاول بلزم قدمه وعلى الثاني يسبق
اسس ذات العالم هذه المقدمات بخلافها
لا يثبت مذهبهم على ما فصلناه اننا نعم بعد تسليمها يثبت
القدم في جنس الحوادث وانما يثبت ما فضل من مذهبهم
بان بعض الازل ان الحوادث لا بد ان تستند الى مادة

استدل كما علم من السلام
بوجه

مستقلة والى حركه سزمديه ثم يثبت ان المادة والجسم
 الذي هو معدن ذلك الحركه لا يمكن جرد ورهاش المبدأ
 الاول بلا واسطه بنا على انه واحد من جميع الوجوه والواحد
 لا يصعد عنه الا الواحد والمادة متاخره في الوجوده
 عن الصنوع فلا يكون صادرا اول والعنونه الشخصيه
 متاخره عن الهيولى بواسطه الشكل الذي هو متخصها فان
 كان مطلقا للصنوع متقدما عليها فلا يكون ايضا صادرا
 اول والمصوب الشخصيه متاخره عن الهيولى والاعراض
 ظاهر ايضا لا يتكون صادرا اول فيكون الصادرا الاول
 جوهر مفادقا وهو المسمى بالعقل الاول ثم يترد
 بالمقدمات لفصله في كتبهم ولا يثبت شي من تلك المقدمات
 اذ فيها من النوع الظاهر ثم الترتيب الذي يتردونه في
 ترتيب العقول والافلاك ونوعها بحسب الوجوه مما لو
 يغيروا عليه دليلا يفيد طنا او يقينا بل انما قاسوه
 تخمينيا وقد فر بعض الافاضل هذا الدليل بوجه اخر
 وهو ان العالم ممكن موجود فله مؤثر بالضرورة
 مؤثر العالم لا يحلوا ان يكون قدما او حاشا
 والثاني باطل والا لا يحتاج الى مؤثر اخر وهكذا ايلزم
 التسلسل الخال فتعين ان مؤثر قدما فان لا خلوا
 ان يتجمع في الازل جميع ما يتوقف على تانيه فيه او لا
 وعلى الاول يلزم تانيه في الازل والا لا يكون متعلقا

عن العلة التامة وهو محال فيكون قدما والازل
 بلا وجود وهو غير معقول وعلى الثاني لا بد ان يتوقف
 تانيه على شرط حادث يحتاج الى مؤثر قدما لما ذكرنا
 ان يتجمع مؤثر في الازل جميع ما يتوقف عليه تانيه فيه
 او لا والثاني يستلزم التسلسل الخال والاول يستلزم
 قدم الحادث وهو محال وان يكون مؤثر العالم مستجمعا
 في الازل جميع شرائط التانيه فيه وهو خلاف المفروض
 مع انه يستلزم المطلوب اعني قدم العالم وحاصل
 الكلام ان القديم يلزمه احد امرين اما ان لا يكون له
 اثر او يكون اثر قدما وحين كان العالم اشر القديم
 لزمان يكون قدما ثم اورد هذا الفاضل على هذا الدليل
 المنقضي ما اعتبروا به من الحوادث فانه وان قالوا قدم
 العالم فقد سلموا ان فيه حوادث كيف والحوادث ليومية
 فلا يمكن انكارها من عاقل فتقول لها مؤثرا بالضرورة
 فمؤثرها اما ان يكون قدما او حادثا الى ما ذكرتم من
 المقدمات فيلزم ان يكون الحوادث قدما ولا يقول
 به عاقل شوقا فان قيل مقدمات الدليل انما تحري
 في الحوادث التي لا يكون له شروط مترتبة الى غير النهاية
 غير مجتمعة في الوجود بان لا يكون له شرط اصلا فيلزم
 من حدوثه خلف المغال على العلة التامة او يكون له
 شروط مترتبة غير متناهية مجتمعة في الوجود فان الحال

هو هذا التسلسل عندنا واما على ما ذهبنا اليه من
جواز صدور الحادث عن القديم بواسطة حوادث كل منها
مستبوق باخر لا غير الهاتين مستند تسلسلها الى الحركة
سرمديه بان يكون للحادث مادة قديمة اما هيولي له
كما للاجسام الحادثة او محل له هيولات تلك الاجسام
لصورها ولا تستعد اذا لها المتعاقبة وكما جرام تلك
الحركات اذا اوضاعها الجزئية وكما مجردات لقننا لقوا
از قننا اجزائها وحدها او هيولي لتعلقه كهيولي
ابدا اننا لنفوسنا الناطقة اذا قلنا احد ولها فانها
تتوارد على تلك المادة بواسطة الحركة السرمديه
الفلكية استغدادات متعاقبة لوجود هذا الحادث
فاذا انتهت الى غاية القرب والوقوف عند الحادث هو
بواسطة من المورث القديم فلا استحالة فيه اول دليل
على اشناع مثل هذا التسلسل لا يقال الحركة التي جعلتها
واسطة في حدوث الحادث من القديم ان كانت حادثة
عاد الاشكال الى صدورهما من القديم وان كانت قديمة
يبنى الاشكال في صدور الحادث بواسطة من القديم لانا
نقول حركات الافلاك ذات الحتمين المستمرة والمجرد
فباختبار الحتمين صادر صالحة لتوسطها بين جانب
القديم والحديث عن القديم قلنا ما ذهبتم اليه باطل
من وجوب الاول بموان القول بتوارد استغدادات كادنة

غير متناهية على مادة قديمة كلام متناقض لان القديم
يجب ان يكون سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ما لا
يكون مستبوقا بالقديم وبالحادث ما يكون مستبوقا فلا
بد ان يكون سابقا على كل واحد مما صدق عليه الحادث
وهذا واجب ان يكون له ما له يتحقق فيها شئ على كل واحد
ما يصدق عليه الحادث اذ ما كان مقارنا مع واحد منها
لا يقيد ان سابقا على كل منها بل على بعضها وهو باطل هو
بصوره العقل يلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية
عليه ان لا يوجد له تلك الحالة بل معارضة دايما مع بعض
الحوادث وعدم خلوع عنها في حال من احواله فلا يكون
سابقا على كل فرد منها اذ لما فاتت بين دوام المقارنة
مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بدلية وبعلم من هذا
بطلان قوله بعدم تنامي حركات الافلاك واوضاعها
بل بطلان عدم تنامي حوادث متعاقبة مع وجود قدري
مطلبا اي سوا كان تلك الحوادث واردة على ذلك
القديم عارضة له او لا ومنشأ بشئ منهم التباس حكم الوهم
بحكم العقل فان شان الوهم اذ ان الجزئيات ومعرفته
احكامها لا معرفة احكام الكليات فيصور حوادث كثيرة
متعاقبة متواردة على قديم كل منها مستبوق باخر ولا يري
فيه جهة اشناع ولا يتدري على تواردها مفصلة غير متناهية
حتى يبرهن اشناعها فغيرها على ما عرف حكمه ويثبت لها ذلك

الحكم وإنما العقل فمن ثمة ادراك الكليات ومعرفة
 احكامها بحكم باسناخ التوارد المذكور باعل حكم على هو
 انه كما تواردت الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية على
 قدم لم يكن بابقا على كل فرد منها لكن يتبع عدم سبقه
 على كل فرد منها وهذا بدهان مبين لاحمال التدرج فيه
 ايضا طريقا لكائن والناظر هذه كلمات هذا الفاضل
 بحر **فأقول** لا يخفى على من له ادنى رتبة
 بقواعد الفلاسفة ان هذا الدليل على الوجه الذي قرن
 لا يلزم قواعدهم فانهم يفترون في بطلان التسلسل مع
 الترتيب اجتماع الاحاد في الوجود والارم على تقديم
 احتياج الحادث الى شرط اخر احتياجه الى شرط حادث اخر
 وهكذا الى غير النهاية ولا يلزم اجتماع تلك الحوادث
 في الوجود حتى يلزم التسلسل المستحيل عندهم بل هو فادون
 بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهذا التسلسل ليس بحالات
 عندهم بل هو واقع على مذهبهم فكيف يتصور ان يستدلوا
 ببطلان هذا التسلسل على قدم العالم ثم لا يستنبه على
 من له ادنى مسكة **ان قوله** القديم بحال ان يكون سابقا
 على كل واحد من الحوادث لكن قوله اذا كان مقارنا
 مع كل واحد منها لا يصدق انه سابق على كل منها بل على
 بعضها ممنوع بل باطل فان القديم وان فرض انه لم يزل
 مقارنا لواحد من الحوادث المتعاقبة فهو مقدم على كل

واحد

واحد من الحوادث تلك اذا ما من حادث لا هو يسبق
 بذلك القدم ثم ان القدم موجود مع الحادث السابق
 عليه بدون ذلك الحادث وهذا الحكم نعم العقل باطل
 لكل واحد من افراد تلك الحوادث فذلك القديم سابقه
 على كل فرد من تلك الحوادث من غير ان يثبت له خالده
 لحرمانها عن جميع الحوادث فانه ان سبقه على كل واحد
 ليس دفعه بل سبقه على كل واحد منها مع مقارنته لولده
 اخر ولا منافاة بين دوام المتاركة لبعض الافراد والسبق
 على بعض الافراد كما توهم ودعوى لبداية في تلك المتاركة
 غريب جدا والحج من هذا الفاضل انه تكرر في كلماته
 ان دعوى لبداية في مثل هذا الدعوى المخالفة لمجهور
 العقل مع ظهور بطلانها وكثرة العقلاء القائلين بخلافها
 وهذا الفاضل اولى بان يسبب الى اعتبار حكم الوجود بحكم
 العقل فان الوجود لا يتقدم على ادراك الامور الغير المتناهية
 وانما يدرك الامور المتناهية فيستصور الحوادث المتناهية
 المتعاقبة على القدم كانه ليس فيها مقارنا لشي من الحوادث
 والعقل المنسوب بالوهم يقتبس الحوادث الغير المتناهية
 على ذلك ويحكم باسناخ تعاقبها على القدم كما انه لا يدرك
 موجود الا في جهة فيجزم بان كل موجود لا بد ان يكون موجودا
 في جهة وان لا يكون في جهة متمنع من لا يخفى على الفطن
 البليبلان بقوة اصول الدين لاحتياج الى مثل هذه الكلمات

بل ابراد مثلها في معرض انقار الدين يودي الى الخلل من
 حيث ضعف القول وما يؤولون الى حصول الدين بمعنى
 مثل هذه الدعوى الواهية وهذا كما ان بعض المحدثين
 يغفل عن بعض الزنادقة وضع الاحاديث في فضيلة الباكان
 منها كانوا الساذجان فالها اول سخن امت بالله ومنها ما
 يدل على ان نهاده وامر كبير **وقال**
 انما وضعه ليوسلته الى القدر في ضد احاديث من نهاده
 الله بصدقه ونطق الخيرات الفارحة بنبوته وكما حكمته
 وانه اصدق القائلين كما قال تعالى والجم اذا هوى ما
 ضل صاحبكم وما غوي وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
 يوحي عليه افضل الصلوات واحمل الحيات ما دام الارض
 والسموات **ولقد** احسن الامام حجة الاسلام حيث
 قال بين يقصد لي بغير قواعد الدين بالامور الواهية
 انه صديق جاهل للدين فالوجه في دفع هذا الدليل
 ومثاله اجراء هين بطلان السلسل في ابطال الامور
 الغير المتناهية مثل سرهان التطين المشهور وهو انه
 لو ترتب امور غير متناهية فليغير جملة غير متناهية مما
 فوق بهذا الكل تطبق من الجملتين فان كان بازا كل واحد
 من سلسلة الكل واحدا من سلسلة الجزر لم يتاوى الجزر
 والكل وان وجد في الكل لا يوجد بازا به شيء من الجزر
 لزم انقطاع سلسلة الجزر اذ ولزمه انقطاع الكل لانه

لا يزيد على الجزر لا بقدر متناه والرايد على المتناهي بقدر
 متناه فبالفروق ومثل سرهان التضايف وهو انه لو
 ترتب امور غير متناهية لزم زيادة عدد احاد المتضايفين
 على الآخر وهو محال اما الملازمة فلان الترتيب بين
 الشين عبارة عن كون احدهما سابقا والآخر متبوعا والسما
 والمتبوعة متضايفين فلو ترتب مور غير متناهية هـ
 واحدا من بعد معين سلسلة الى غير النهاية فذلك
 المبدأ مسبق غير سابق بالنسبة الى الاحاد الغير النهاية
 ان تصاعدنا من جانب للآخر في سابق غير مسبق بالنسبة
 اليها ان تنازلنا في ذلك الجانب وعدد المتساوية
 والمتبوعة فيما فوق المبدأ وفيما تحته متساويان ايضا
 ان كل واحد من الاحاد التي فوق المبدأ او تحته له هـ
 سابقه ومتبوعه ويسبق في المبدأ سابقة بلا متبوعه
 في صورة التنازل ومتبوعه بلا سابقة في صورة الصا
 فيزيد عدد احاد المتضايفين على عدد الآخر بذلك الواحد
 واما بطلان اللازم فلان المتضايفين متساويان في
 الوجه فيستحيل زيادة عدد احدهما على عدد الآخر
 وعلى هذا التقدير لا مجال لتوهم ان هذا البرهان لا
 يجري في السلسلة الغير المتناهية من الطرفين فان
 التضايف الذي يجزى زيادة عدد التضايف الاخر من
 جانب المبدأ انما يكون فيما فوقه في صورة التصاعد وفيما

تحت في صورة المتساو فلما انقطع قطعاً فافهم
والفلاسفة ينفقون عنه تارة باز الحجة الغير المتناهية
في هذه السورة **عبر** من وجوده لعدم اجتماع احادها فلا
يجرى التطبيق فيها واخرى باز التطبيق لما يدل على بطلان
التسلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فيها
غير موجود لعدم اجتماع الاحاد وحاصل الاول منع جريان
الدليل فيها وحاصل منع خلت المدعى كلاماً مقدوح فيه
اما الاول فلان التطبيق العقل يتوقف على اجتماع
الاحاد **واما الثاني** فلان الدليل يدل على نفي
وجود احاد تلك التسلسلة مطلقاً لا على نفي وجودها
مجتمعة فقط فان وجودها على التوافق يستلزم ان
ان يكون فرد من الاعداد المحققة في نفس الامر سواء
جزئية ومن اجل البدهيات ان ذلك محال فالطبيعة
العدد سوى اجتماع احاده او تعاقب ياتي عن قبول
المساواة جزئية فان كون الكل اعظم من الجزء اذ يل
البدهيات **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان
مستحيلاً لم يوجد في الخارج فان وجود الاحاد على التقا
لا يستلزم وجود العدد اذ الوجود في الخارج لا يزال
واحد فقط فلا يوجد العدد اصلاً ولا اشتتاه اما
وقع مرجح ان الوجود يذهب الى تلك الامور المتعاقبة
جميع في محال واحد على قياس الامور التي مترع عليها واحداً

بعد واحد ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك فان
العدم قطع الذات بالكلية فالوجود منها واحد فقط
دائماً فكيف يوجد العدد **قلت** الموجود في كل
قطعة من الزمان اذ في كل ان يرض فيه ليس الا متناهياً
ولكن جميع الاحاد قد وجد في جميع الارضه فهذا العدد
موجود عايشه ان طرف وجوده جميع الارضه لاجزائها ولا
ان من الانات المفروضة فيها والموجود اعم من ان يكون
طرف وجوده الزمان كلاً او بعضاً اذ لان المفروض فان
من الموجودات ما هو زمني في الوجود كالحركة ومنها ما هو في
الوجود بل منها عند لم يلبس طرف وجوده الزمان ولا
الان بل ينشون وجودها الى الدهر والسرمد فانهم
يقولون لنسبة التغير الى المتغير هو الزمان ونسبة
الثابت الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
هو السرمد كما لا يخفى على العواري بقواعدهم واذا
كان الموجود اعم من الاقسام الاربعه فدعوى احضاره
في اثنين منها غير سموعة وهذا الجلاء اذ اورد عليهم
بصورة الفصل **التفصيل** على اهلهم على اجوار مثل هذه
السطرسل يظهر عجزهم عن اشياء مد عامه **واما اذا**
بصورة الفصل الاجمالي فم حسب اذ المناظر مانعون
وقضا المنع واسع لكن لا تمنع التفصيل الذكيه في مثل
هذا الطلب لتجليل مجرد المنع بل تتبع ما يلج به

الحدور وليسكن بوعلة الطلب والله يحق الحق وهو
 يهدي السبيل ثم انهم ذكروا ان بطلان التسلسل شرط
 بالترتيب بين الاحاد وان التسلسل في الامور المجتمعة
 الغير المرتبة جازيل واقع فان النعوس الناطقة غير متناهية
 عندكم لكن لما لم يكن بينها ترتيب حكوا اجزاء بناء على انه
 لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الاحاد منفصلة وليس لها
 نظام مستوحى بل من وقوع المبدأ بازا المبدأ او وقوع
 الثاني بازا الثاني والثالث بازا الثالث وهكذا احاطا
 في الصورة المترتبة بخوران يقع اجزا كثيرة من سلسلة الكل
 بازا اجزاء واحد من سلسلة الجزاء واستخرج بعض المتأخرين
 ذلك بمجملين متعدين في جهة واحدة ومجملين من الحسني
 فانه يمكن في التطبيق في العنونة الاولى فرض طرفها
 منطبقين في الثاني لا بد في التطبيق ملاحظة كل جزء
 بازا اجزاء اخر منفصلا والبعث الجزئية في غير التناهي
 فلا يتيسر التطبيق **واقول** وفيه نظران التطبيق
 ان ترتب على ملاحظة كل جزء بازا اجزاء منفصلا فذلك
 غير مقدور في صورة الترتيب ايضا وان كفي الملاحظة
 الاجمالية فهي جازية ها هنا والتوليدان للملاحظة
 الاجمالية كافية والمترتبة بناء على ان فرض الانطباق
 بين المتدائين يستلزم انقراضه في جميع الاحاد بخلاف
 الغير المترتبة حكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين

الاحاد ابتداء من غير استعانة باطناق المبدأ افلما ذابنكم
 الملاحظة الاجمالية النابعة لانتظام المبدأ بالمبدأ ولا
 تكفي الملاحظة الاجزاء من غير استعانة بل الوجه في
 الجواب على ما ذكرنا في بعض مسائلنا ان تمام جريان
 التطبيق فيه يمنع لزوما لا تقطع على تقدير ان يكون في
 الكل ما لا يكون بازا به شيء في سلسلة الجزاء لان تلك
 الزيادة خفية يكون في الاوساط فلا يلزم الانتهاء وتوضيح
 ان السلسلة الغير المتناهية المترتبة لاس في زنا لقا
 التسلسل المتبدية بما فوق مبدأها وبفرض التطبيق ينقل
 الزيادة الى جانب اللاتناهي فلا تقبل الزيادة في الاوساط
 لاساق نظام الاحاد فلا بد ان يكون في الطرف فيلزم من
 التناهي ما في غير المترتبة فلا مانع من الزيادة في
 الاوساط فلا يلزم الخلف هذا هو الدليل ارادات
 يستدعي المقام **ذكرها الاول** ان تلك الاحاد
 وان لم يكن مترتبة في الواقع لكن العقل ان يفرضها مترتبة
 ليظهر الخلف **اول** وفيه نظران فرض الترتيب
 لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في احاد احدي
 السلسلتين بل ذلك الفرض يظهر حال السلسلتين فليس
 نشأ الحال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات
 امور غير واقعة ليظهر احوال الامور الواقعة فلا يثبت
 مساواة روايا الثلث لتأنيدي بابا لو فرضنا اخراج

أخذ اضلاجه كانت الزاوية الخارجة عنه مساوية لجميع هـ
 الداحلين وهو مع حادتها التي هي اخدي ر و ايا الثلث
 مساوية لثلاثين فيكون الداحلان معا ايضا مساوية
 لثلاثين او يقال هي مع حادتها مساوية لثلاثين فلو لم
 تكن هي مع الداحلين مساوية لهما لم تكن مساوي المساوي
 ساويا هـ وهذا الدليل يشمل جميع المثلثات المفروضة
 والموجوده مع ان منها ما يستحيل اخراج احد اضلاجه كالثلث
 المفروضه داخل تلك الاضلاع ولا يتوجه المنع على تقدير
 الثاني باز الحال انما لم يرد من اخراج الخط وهو محال
 واكثر مسائل الرياضيات من الهندسة والهيئة وغيرها
 مبني على مثل ذلك كادوار المفروضة في الهيئة وقد صرح
 الرئيس في كثير من البناات الطبيعية البنية على مثل
 ذلك بانه من قبل المفروض التي تستعمل في الرياضيات
 كما في بحثنا بطل الخلا واتصال حركة عدم المسيل
 المعارق حيث يفرض نسبة الملا الثاني الى الملا الاول
 مساويا لنسبة زمان حركة عدم المسيل الى زمان حركة
 ذي المعارق القوي يلزم ان يكون حركة ذي المعارق
 الضعيف مساويا لحركة عدم المعارق وقد اورد عليه
 ان الحال انما لم يرد من فرض النسبة المذكورة وربما كان
 وجود الحركتين والمعاوقين على تلك النسبة محال
 فيكون الحال انما سانه لامن الخلا في الدليل **الاول**

ولا من حركة عدم المعارق في الدليل **الثاني** وهذا ان
 الإبراهيم في بين المتأخرين من هو ومد كور في كهم وقد اجاب
 عنه الرئيس بان هذا من قبل المفروض المستعمل في الرياضيات
 فلا يستدح في الدليل واستعمل هذه المقدمة في كثير من البناات
 الطبيعية بل ذكره في البرهان السليم من فرض الخطتين
 الغير المتساويتين الممتدين على هيئة ساني ثلث من هذا القبيل
 ح فانه ربما كان البعد غير متناه من جهة واحد كمنحني غير
 متناهي الطول متناهي العرض فلا يمكن اخراج الساقين الغير
 المتساويتين فيه وهذا المنع هو في بين المتأخرين وهو يكرر
 في دفع امثال هذه الإبراهيم ان هذا من المفروض المستعمله
 في الرياضيات فلا يستدح فيه استحالة المفروض فتقول
 فيما نحن فيه مثل هذا الثاني النقض بمراتب الاعداد قالها
 غير متناهية مع جواران الباطن فها و انت تعلم ان هذا
 النقض انما يرد لو كانت المراتب الغير المتناهية من الاعداد
 موجودة في الحيات و في الدهن مفصلا لكنها غير موجودة
 لا في الخارج ولا في الدهن مفصلا ثم مواضعها غير واقعة
 بمعنى ان اي مرتبة فرضت فللهذه ان يعتبر مرتبة اخرى
 قوتها لكن لا يتدر الدهن كما ملاحظه المراتب الغير
 المتناهية مفصلا فلا يرد النقض لها اذ مدار النقض
 على جواران الدليل وها هنا الوسام جريان فالمدعى غير
 متخلف لان المدعى انتفا السلسلة الغير المتناهية والسلسلة

الغير المشابهة في الاعداد مستف كما فصلناه فلا نقض لها
 هذا هو الكلام المتهو في هذا المقام وثانيه كلام احمد
 سنورده فانتظر الثالث بعضا من المتأخرين اجاب
 عن النقض بمراتب الاعداد يمنع جريان الدليل في صورة
 النقض باعلى ان التطبيق لا يجري في الاعداد اذ ليس فيها
 جملتان في نفس الامر متطابقتان تكون الاعداد هيته حصه
 هذا ان اريد من التطبيق في الدليل التطبيق في نفس الامر
 وان الكمي بالتطبيق لوصفي فاما ان يختار انه ينقطع الجملتان
 ولا يلزم من ذلك تباينهما في نفس الامر بل في الزم لم يمتنع
 عن تمام التطبيق واختارها لا يتطمان ولا يلزم من ذلك
 تساويها في نفس الامر لان ذلك فرع وجودهما في نفس
 الامر واورده عليه بعض الفضلاء ان الجملتين ان لم
 كونها متحققين في نفس الامر بحيث يحصل التطبيق بينهما في
 نفس الامر فلا يتم الدليل اذ لا يلزم استحالة وجود سلسلة
 واحدة غير متناهية اذ ليس هناك جملتان متطابقتان
 ليتوقف ذلك على تباين الجملتين في انقطاع لهما والجزء مع
 الكل ليس كذلك وحديث الجملتين المتدين والخصي على
 ما اورده للتوضيح ضايع اذ لا مناصبه له بما نحن بصدده
 وان كفي كون الجملتين والتطبيق بينهما هيته فالدليل
 جار في مراتب الاعداد فتم النقض على ان ما ذكره في
 باقي حق الرد من اختيار انقطاع الجملتين لان ملاحظة

الوهم

الوهم الامور الغير المشابهة بالتفصيل بحال قطعاه
داوود من الذين انه اذا وجد سلسلة غير متناهية
 مترتبة فالسلسلة البتة متماثلة متداها موجودة
 لاحال فالسلسلة ان موجودتان وللعقل ان يلاحظ كل
 واحد من احد سلسلة الجزاء واخذ من اجزاء سلسلة
 الكل ولا يعني بالتطبيق الا هذا المعنى ذلك لا ياتي في كون
 احدهما جارا للاخر ولا يتوقف على اتصال السلسلتين
 ومتساوية التماس على التطبيق الحي والحي لا حاجة
 في الجواب الى ان يقال **كما قال** ذلك لما قلنا ان المراد
 من تطبيق الجملتين وانقطاعهما او عدم انقطاعهما انها في
 حد انفسها اما ان يكون بحث لوطبقناهما لا يطبقناهما
 اذ **وعلى الاول** يلزم مساواة الجزئ مع الكل
 وعلى الثاني يلزم انقطاع الناقصة قطعاً والملازمة
 قطعياً ومستلزمان لاستحالة الامور الغير المتناهية
 ولا يتدخ في هذا الاستدلال كون التطبيق في نفس الامور
 غير واقع بل كونه غير ممكن كما توهم وهذا كما يقال
 مثلا شريك الباري محال لانه لا يحلوا اما ان يكون بحث
 لو وجد لقد ربي صنع الباري من اجزاء الجملتين ما اذا
 او **وعلى الاول** يلزم محال الباري وهو محال **وعلى الثاني**
 يلزم محال الشريك فلا يكون شريك الباري ههنا فهذا
 الاستدلال صحيح لا يتدخ فيه بان وجود شريك الباري

محال والحال جازان يستلزم المحال
قد سلف منا ان الراهين الرياضية اكثرها مبني على
فرض الامور الغير الواقعة بل المستحيلة فلا يتدح المحالة
التطبيق على تقدير التسليم في صحة البرهان كما ذكر في
استحالة التطبيق لا يتدح في صحة البرهان صحيح بناء على ما
اسلفناه لكن التطبيق فيما نحن فيه يمكن بل واقع اذ للعقل
ان يلاحظ على سبيل الاحتمال كل واحد من سلسلة الجزاء اكل
واحد من سلسلة العقل وهذا هو المراد من التطبيق اذ به
يظهر المطلوب ولا حاجة الى تغيير التقدير والقدر
الى هذا التقدير المبني على اعتبار النمطية ثم تشبيه هذا
هذا الدليل بالدليل المذكور على استحالة ترك الباري
غير مستقيم فان نفس شريك وجود الباري يستلزم من
الحال وتلزم المحال محال ولا يصور التدح فيه بانه
محال مجازان يستلزم المحال كما ذكر كيف وفيه
اعتراف بالمطلوب اذ ليس المطلوب فيه الاستحالة
شريك الباري فكيف يتصور التدح فيه بانه محال
واما نحن فيه فقد يتوهم ان المحال انما ينشأ من
التطبيق لان من ينشأ وجود السلسلة الغير المتناهية فلا
يتم الدليل على استحالة وجوده اذ هو بمنزلة ان يستدل
على استحالة امر بانه لو فرض صحة امر مستحيل لزم منه محال
فالوجه في دفع هذا الوجه بعد تسليم ان المراد بالتطبيق

من

ناتج

ما هو غير واقع او مستحيل ما قدمناه فقلنا على الرئيس فقلنا
بعض التخصيص بحقيقته ان يقال ان معناه مقدمة صادقة
هي ان ما يستلزم على فرض تلك الامور محال فهو محال
وذ لك يجري في جميع الماد فانه لا يمكن الاستدلال على
انتفاء الجسم بانه لو فرض غير متناه لزم منه محال او بعبارة
انا نعلم ان المقدوس المذكورة معرفة احوال ما يقع
فيه ولا يتغير هو بما في ذاته وصفاته بخلاف الزمان
المذكور في الجسم وامانه فيلسا **واما** اذا اريد
بالتطبيق اذ كثرنا فهو امر واقع فلا محال لهذا الوهم
فان قلت اسلم انه اذا وجد سلسلته غير متناهية يكون
السلسلة المتبدية مما هو موجوده لما تقر في موضع
ان الاعداد مركبة من محض الوحدات لان الاعداد
التي هي اقل منها كما اشتهر ارسطاطاليس ان كانت
الى بعض تلامذته لاحسن الفهم مركبة من اربعة
وستة بل هي جميع الوحدات التي هي مبلغها تسعة ومائة
ذكر ارسطاطاليس معنى على ان في العدد اتمرا ايدا
على الوحدات هي بمنزلة الصورة وقد صرح الرئيس في
الوسط الجرجاني بان كل عدد عبارة عن الوحدات
التي هي مبلغها بشرط انتفاء وحدة اخرى وجبيل يظهر
عدم تركب العدد من الاعداد التي هي اقل وما نقل
عن ارسطو اعمول على ذلك وبالجملة على اعتبار امر

اخر في العدد سوى الوحدات ولا شك ان العدد امر
 اعتباري هو يغير فيه امر اخر سوى الوحدات
 بمنزلة الصورة له او لم يعتبر وكلامنا في السمة الموجودة
 وهي مفروض العدد لا المعارض ولا المفروض
 مع المعارض ولا شك انه اذا وجد مفروض الثلاثة
 وجد مفروض الاثنين بالصورة فانه اذا وجد زيد
 وعمره وبكر فلا بد ان يوجد زيد وعمره وبكر
 وبكر ليس خارجا عن زيد وعمره وبكر ولا عنه فيكون
 داخل فيه لا محال فاذا وجد السمة المقدية من باب
 غير النهاية بالمفروض لا يقال ليس هناك الاتحاد واحد
 واحد **واما** الحمل منى من اعتبار العقول لان من بين
 الذي لا مزيد فيه انه اذا وجد ادب كان هناك
 ثلاث موجودات متغايرة بالذات احدها او الثاني
 ب والثالث اب كيف وقد بين المحققون كيفية
 صدور الكثرة عن المبدأ الاول بهذا الوجه وهو انه
 انه يصدر عنه وحده شيء عن الصاد الاول عنه شيء
 اخر وعن مجموع المبدأ والصاد والاخرى اخر الى اخر ما
 ذكره لئلا يستند الموجودات الخارجة الى الامور
 الاعتبارية فلو لم يكن هناك الامر الثالث لم يكن
 لهذا الكلام الذي ارتضاه جميع الافاضل الا ذلك كما
 بل البرهان الذي ذكره في اثبات الواجب وعولوا

عليه

عليه وهو انه لو تسلسل المكملات الى غير النهاية فالعلة
 المستقلة لهذا المجموع انما تستدعي اما جزوياً واما خارج
 الى اخر ما ذكره منى على ان المجموع موجود لكل واحد
 فان لكل واحد من الاجادة علة مستقلة في السمة هي الواجب
 قبله ولكن الكلام في علة المجموع والذي لا يشبهه
 عليه اما ذلك اذا تمهد ذلك فنقول برهان التطبيق
 يدل على استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا
 كالنفوس الناطقة فانه وان لم يكن بين احادها ترتيب
 لكن يوجد فيها السلسلة بل الغير المتناهية فان مجموع
 تلك النفوس يوقوف على ما هو اقل منه لو واحد وهو
 على ما هو اقل منه لو واحد وهكذا الى غير النهاية ولا
 شك ان السلسلة المترتبة بمنزلة الاتحاد المترتبة فان
 فان مكافئا من غير تفاضل كان الجزء مساويا للكل
 وان انتهى لسلسلة الموجود في الجزء قبل السلسلة
 الموجودة في الكل لطرافتها الجزء لانه قد وصل الى
 حد ليس فوقه سلسلة غير متناهية فاما ان يكون
 فوقه جملة اصلا او يكون فوقه سلسلة متناهية وعلى
 التقديرين يكثر ما انتهى الجزء وهو يستلزم انما الكل
 لانه لا يزيد عليه الا واحد بل يقول لا بد ان يوجد
 في جملة النفوس الغير المتناهية واحد واثنتان وثلاثة
 وهكذا الى غير النهاية اي معوضا لها وتلك هي

المعروضات موجودة في الخارج لا محالة وان لم يكن
عوارضها من الواحد والاعداد موجودة وتلك المعروضات
مرتبة ترتيبا طبيعيا لان الواحد متقدم على الاثنين
والاثنين متقدم على الثلاثة وهكذا فان زيدا وعمر
جزم زيدا وعمر وبكر وزيدا وعمر وبكر جزم من
زيد وعمر وبكر وخالد وهكذا الى غير النهاية كما
حقيقه هناك سلسلة متداية من الواحد متصلة
على معدودات غير متناهية وكما ان النفس الواحدة
موجودة وان لم يكن غارضا اعني الواحد موجودة
كذلك الاثنان من النفوس موجودا وان لم يكن مفهوم
الاثنين موجودة او كذا الثلاثة والاربع الى ما لا
يتناهى في تجري التطبيق بين معدودات تلك المراتب
من الاعداد فظهر انه يلزم عليهم ان لا يكون النفوس
الناطقة غير متناهية ثم قد قيل في هذا المطالب
ان نفس المرء يتوقف على نفس الاب لعضية للنفوس
الولدية على بديهة وهكذا اكل نفس من النفوس متوقفة
على نفس ابه فيس احادها ترتيب هذا الامداد .
• **واجاب عنه بعض المحققين** .
بان النفوس بذلك الاعتبار وان كانت مرتبة لكن
ترتيبها باعتبار الابدان وهي غير مجمعة **واقول**
لا يتجنى هذا الجواب لان النفوس مجمعة ولها ترتيب

باعتبار

باعتبار تجري فيه التطبيق فان توسيط البدن يظهر
الترتيب بين النفوس غير قارح في ترتيب الامور الغير
المجمعة اذ حاصل هذا المقال ان نفس كل ابن متوقف
على نفس ابه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مرتبة
بمجمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان
فاذا ثبت ترتيب النفوس الناطقة بواسطة الابدان
فيخرج الابدان من البين ويمتلك بترتيب النفوس
المتوالدة الى غير النهاية والوجه في الجواب عن قولهم
انهم لا يقولون بترتيب النفوس المتوالدة الى غير النهاية
ان الرئيس قد صرح في الشفا بانقراض افراد الاسنان
والحيوانات المتفصلة في العظام العظيمة المتفصلة
للطوفات العامة قال لم الانسان بالتولد ويكون
ذلك الانسان مؤيدا احادية بعد ولدا على استنباط
الصانع الى محتاج اليها بنوا النوع فيخترعها .
ودكر شمس الدين السهرورد
في كتابه المسمى شرح المحرر الالهية كيفية تولد هذا
الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم الذي ينسب
اليه ليس جد وئمه بالتولد بل بالتوالد وان التولد
سابق عليه باد وار **اقول** صلى هذا الاتجاه
هذا المراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد
عندهم متناهية غاية الامر انهم يفترون سلسلة

نية

ط

غير متناهية كل واحد منها سلسلة فيكون النوع عند
قد مامع انهما سلسلة التولد وقد علمت من نصاعيف
ما قررناه عدم ورود النقص بمرات الاعداد الاعلى
من يعرف بوجودها في الخارج • واما المحققون القائلون
بالفراغ اعتبارية فلا ينقض عليهم لان العقل لا يقدر
على ملاحظة المراتب لغير المتناهية مفصلا فيقطع
السلسلة بانقطاع الاعتقاد كما في سائر الاعتبارات
المكررة **واعلم** ان الرئيس في الشفا استدلال
على بطلان السلسلة في الامور المرتبة بانها يستلزم
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من
الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه
من غير طمانه فيلزم الوسط بدون الوسط وهو محال
لان الوسط مضايك للطرف والمتضايكان متكافيان
في الوجود فيستحيل تحقق احدهما بدون الاخر
واقول فيه محذور اوله لان النقص بالحركة
المرتبطة بالمكان يتلوها فالوجود من الحركة
عندهم هو المتوسط كما حققوه وليس له ان الحركة
طرف لا بل اضافة ومثله ذلك تحقق في ضوءه
اذ كل واحد منها له اطراف اضافية وان كانت تلك
الاطراف ايضا اوساطا بالقياس الى طرف اعتبارية
اخرى **واما** ثانيا فالحال ان يقال ان اريد بالطرف

ما لا يكون طرفا بالاضافة الى على اصلا فلا نسلم
ان الوسط مضايك للطرف بهذا المعنى كما ان البق
مضايك للابن ولا يتحقق لك ان يكون هناك ابوة
لا يكون بعد وضعا متشكفا بالبنوة لخص اخر وان اريد
الطرف الاضا في عام من ان يكون ذلك الطرف
وساطا بالقياس الى اخر او اذ ذلك متحققا هاهنا بل
نقول عدم انتهائها الى الطرف الذي لا يكون وسطا لزم
بين النسبة في الامور المرتبة بل يكاد يكون عينة فلا
يتشبه الاستدلال به ولا النتيجة به علته على فرض كونه
يدلها اذ ليس احدهما فان من لا يملك بطلان ترتب
الامور الغير المتناهية لا يسلم انه لا بد لكل وسط من
طرف لا يكون وسطا اصلا ولو كان ذلك ظاهرا لم
يعرض الخفا في بطلان السلسلة واذ تحققت
فما لونا عليك امتكك قائمة الدليل العقل على
حدوث الحوادث بالاطراف السلسلة مطلقا باحد
الوجوه التي يستنبط من مطاوي ما قدمناه ويمكن
الاستدلال عليه بابطال ما ذكره من سناد الحوادث
الى الحركة المرهبة التي يقولون انها خالدة دائمة
مستمرة للمتحرك غير منقطعة بانقسام المسافة عن
مستقر في حد من حدود المسافة بل سياله في تلك
الحدود ويلزمها حسب ذلك نسب **واقول**

متخالفة فهي محسوبة ذاتها المستمرة مستند إلى العقل
 المقدمة ولو واسطة ما يلزمها من النسب والأوضاع
 المتعاقبة بهذا الحادث ووجه البطلان أن تلك الأوضاع
 المتعاقبة كل سابق منها معد للاحق والمعد يتوقف
 المألوف على وجوده وعدمه بعد وجوده فليس
 عدمه بعد وجوده لا يجوز أن يكون قديما وهو ظاهر
 ولا الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا
 باعتبار عدمه الظاهري فإن مجموعا علة وجود
 ذلك الحادث وانما يتم العلة الشاملة لوجود ذلك
 الحادث فلا يكونان ولا شيء منهما لعدم ذلك الحادث
 فاذن لا بد من حادث آخر تستند إليه عدم الحادث
 السابق فاما ان يكون وجوده في آخر خارج عن السلسلة
 فينقل الكلام إلى سبب فان كان هو ايضا امرا موجودا
 وهكذا الزرع عند انتقاله وضع حادث حدوث امر
 مترتبة بجملة الوجود غير متناهية وهو محال
واما ان يكون زوال امر موجود كاجزاء علة
 وجود ذلك الحادث حتى يكون انعدامه سببا لانعدام
 وينقل الكلام اليه حتى يلزم ان يكون لذلك الحادث
 علل موجودة غير متناهية مترتبة وهو ايضا باطل
 والحاصل انه ان كان عليه انعدام الحادث حدوثه
 موجود اخر وهكذا الزرع حدوث امر مترتبة غير

متناهية دفعه وان كان زوال امر موجود وهكذا
 لزم ان يكون لذلك الحادث اسباب موجودة مترتبة
 غير متناهية حتى يستند انعدامه كل حادث في انعدامه
 سببه وعلى التقديرين يلزم التسلسل المستحيل **اما**
 على التقدير **الاول** فوقت انعدام الحادث
 واما على تقدير الثاني فوقت وجود ذلك الحادث
 ولا يمكن الجواب عنه بان تلك الأوضاع المتعاقبة
 امور معزولة بحد ذاته الحدود المفروضة في البداية
 فلا تحتاج إلى علة وجود وعدمها فانا لم نقطع ان
 انقضاء شيء اخر في نفس الامر يحتاج إلى علة سواء كان
 ذلك الوصف وجودا في الخارج او لا ومن البين ان
 تلك الأوضاع ليست من الامور التي يعرفها العقل
 بطريق الاختراع كزوجه الثلاثة بل هي من صفات
 واقعية تحتاج ببولها وانتقالها إلى علة قطعا ولا يمكن
 ايضا ان يقال بان زوالها مستند إلى الزوال فاما بعد
 انقضاءها بالوجود حتى يكون وجودها انما هي علة
 لانعدامها بعد لان الجزاء الاخير من علة عدمها ان كان
 وجودها في ذلك الامتات لزم عدمها في انعدامها
 لاستناع تحلل المألوف عن تمام العلة وان كانا متساويين
 اخر ينقل الكلام اليه ولا يمكن ايضا ان يقال ان انقضاء
 بالوجود الزماني فلا يحتاج انعدامها بعد وجودها

بعد وجودها في الآن الى علة لان هذا المتأخر ان
كان بالغير فلا بد له من علة ويلزم ما ذكرناه وان كان
ذاتا لو تفكك الذات عن عدمها في ذلك الزمان
فيلزم ان يكون قبل وجودها متصفا بالعدم في الزمان
الذي بعد الوجود وذلك خلف حال غير التحصيل وهذا
كما انه لا يمكن القول بان الحوادث بحسب لها لذاتها
الوجود في وقت والعدم في وقت فليس بدان اثبات
الصانع تعالى وذلك لانه يلزم ان يكون الحوادث
متصفة دائما بالوجود في ذلك المشايخ بالعدم في
الوقت السابق لوجودها والوقت الذي بعد وجودها
فيكون في كل من الاوقات الثلاثة متصفا بالصفات
الثلاثة اعني الوجود في وقت وجوده والعدم في
الوقتين الآخرين وذلك يستلزم اجتماع الاوقات
واجتماع الوجود والعدم وتفصيله ان الوقت ان كان
قيدا للحوادث حتى يكون الوجود والعدم في الاوقات
الثلاثة لازما بالذات من حيث هي لم تنفك الذات
عن الاوصاف الثلاثة فيلزم الخلط المذكور وان كان
قيدا للوجود لم تكن الاوصاف لازما للذات من حيث
هي لانه لا يشرط فلا يكون شي منها واجبا بالذات
ولا مستغنا بالذات فيحتاج الى علة وجودها وعدمها
فاتقن ذلك ولعل الامام حجة الاسلام رضي الله عنه

الى ما ذكرناه مفضلا حيث **قال** في الرد عليهم
ان الحركة الدورية التي هي مستند الحوادث خادته
او قديمته فان كانت قديمة فكيف صارت مبدأ الاول الحوادث
وان كانت خادته تحتاج الى حادث آخر وقولكم القاسم
وجه يشبه القدم ومن وجه يشبه الحادث فانها ثابتة
متحددة اي هي ثابتة الجدد ومحددة البتوت يرد
عليه القاسم اذا الحوادث من حيثها ثابتة او من
حيثها متحددة فان كانت من حيثها ثابتة فكيف
صدر من ثابت متشابه الاخر في بعض الاحوال
دون بعض ان كانت من حيثها متحددة فمما سبب
تجددها في بعضها فيحتاج الى سبب آخر ويستلزم
هذا كلامه واورد عليه بعض الفضلاء انهم لان
يقولون بوجود حادث فقط بل الحوادث المستندة
الى الحركة لا اول لها الا اوصاف الملكية
والاستعداد ذات المرتبة على الحركة غير متناهية
عندهم فلا يتوجه عليهم **قوله** وان كانت الحركة قديمة
كيف صارت مبدأ الاول الحوادث **واقول**
قوله كيف صارت مبدأ الاول الحوادث مبني على ما
تقرر عند من بطلان التسلسل مطلقا ولذلك
اردفه بقوله وان كانت خادته احتاج الى حادث
اخر وتسلسل **قوله** وقولكم الى اخر رد لنا

ذكرنا في التصحيح تفصيله ان المتجدد عيان عن عدم
النبات ولا يتحقق ذلك الا بعد عدم الوجود اذ لو
ذلك لكان اما نباتا واما معدوما با لكتابة فلام
يكون متجددا وسبب الازدحام لا يجوز ان يكون
الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا باعتبار
عدمه ولا باعتبار مجموعهما كما سبق فلا بد ان يستند الي
امر اخر حادث **اما** عدم شئ من سبابة او حادث
شئ من موافقة وكلاهما مستلزم للسلسلة في الامور
الجمعة في الوجود المترتبة كما مر فضلا وتخبر الدليل
على ما ذكره قدس سره ان الحركة الدورية ان كانت
بحسب ذاتها القديمة من غير توسط امر متجدد على
للمواد لم تختلف لمقوله عن القلة السائمة وان
كانت بتوسط امر متجدد ولم السلسلة في متجدد
ذلك الامر ان المتجدد انما يتحقق بالعدم بعد
الوجود فان استند عدمه لانتفاء علة وعدم علة
الى انتفاء علة وهكذا الزم السلسلة المستحيل في
اسباب وجوده وان استند الى وجود المانع لزم
السلسلة في الموانع الموجودة ولما كان عدم كل سابق
لوجود اللاحق كان السلسلة في الموانع تسلسلا في
عمل وجود الحوادث فان وجود هذا الحادث متوقف
على انتفاء الحادث السابق عليه وانتفاء متوقف على

وجود المانع عنه على هذا الفرض فيتوقف وجود هذا
الحادث على وجود المانع من وجود السابق وهكذا في
السلسلة في اسباب وجود كل حادث وهذا وجه اخر
فان قلت انهم لا يجوزون استناد عدم الامر
موجود بل يقررون عدمه ان علة العدم عدم قلة الوجود
وحينئذ ينعقد هذا النقص اعني استناد عدم الحادث
الى وجود المانع فلا وجه الى بطلانه **قلت**
لا بأس بنقد كرسوق البعده استظهارا **فان قلت**
لا سلم ان وجود المانع سبب لانتفاء الشئ بل سببه انتفا
علة وجود المانع لادخل له في العلة بل هو معار
للعلة ومعارن العلة لا يلزم ان يكون له دخل في العلة
بل للالزام على تقدير استناد اعدام كل حادث الى عدمه
علة السلسلة في الازدحام وهو غير محال انما الخالف
السلسلة في الامور الموحدة **قلت** انتفاء علة
الحادث ما ان تكون بانتفاء جزء موجود منها وهكذا
يلزم السلسلة في الاجزا الموجودة لعلة **واما** ان يكون
بانتفاء انتفاء المانع وذلك يستلزم وجود مانع منه
وهكذا الى غير النهاية فنقول هذه الموانع وان لم يكن
مرتبة بحسب ذواتها من حيث لوجود لكنها مترتبة
بحسب رتبة حدوثها فان حدوث كل منها معارن
لانتفاء الحادث السابق وحدث الانتفاء اللاحق في

المتطابق فيها فان كان تلك الموانع متعدده غير ثابتة قلنا
 الكلام الى علل اعتبارها وهكذا يلزم ان يكون في الوجود
 سلاسل غير متناهية من الحوادث المتفرقة الغير المتناهية
 وذلك مما يقولون بتم تلك الحوادث المتحددة لا يعللها
 على اصولها من جابل او جابل متناهية او غير متناهية
وعلى الاول يلزم ان يكون له حركات غير متناهية
 وهو محال في الحركة لا تحقق عندهم الا في أربع مقولات
 وليس لتلك المقولات انواع او اوصاف غير متناهية حتى
 تحقق الحركات الغير المتناهية فيها **وعلى الثاني**
 يلزم مثله **وعلى الثالث** يلزم التسلسل ان كان
 تلك الحواصل اجساما او نفوسا متعقلة بالابدان فلا
 محيص الا ان يكون نفوسا مجردة لها حركات نفسانية
 وذلك مما يقولون به بل يجوزونه على اعتبارنا
 بطلان النفوس الناطقة الغير المتناهية كما سبق
 ولترجع الى التعرض لمقدمات دليلهم على تقدم العالم
 فنقول في رد دليلهم طريقا **الاول** ان اختيار
 من شيء التردد ان موثر العالم سببهم في الازل لجميع شرائط
 شرائط التأثير **ثو** لم فيكون قد فو الاشر والاولى خلف
 المعلق عن القلة النامة وهو محال قلنا لانهم استحالوا
 على الخلق بل اذا كان الموشر موجبا بالذات اما اذا
 كان مختارا يجوز ان يتعلق الإرادة في الازل بوجود

العالم فيها الازل اذا شراختيارا لما يكون على وفق ارادته
 فاذ لو يكن وجوده في الازل لم يوجد فيه فصدور الحادث
 عن القديم السبب لجميع شرائط التأثير بل ربما كان
 صدور القدم عن المختار محلا كما ذهب اليه جمهور المتكلمين
 فيكون الازل الصادر عنه كادافا ان كان الإرادة وتعلقها
 اذ ليس فليكن بيان امتناع هذا فان قيل استحالة
 ما ذكرتموه اذ لا شبهة في امتناع ان يوجد الموجب لجميع
 شرائط الاجابات ولا يوجد الموجب سواء كان الاجاب
 بالذات او بالاختيار كما انه لا شبهة في امتناع وجود
 حادث بدون موجب فقبل وجود العالم ان كان
 الارادة وتعلقها بالمواد موجودين ولم يتجدد ذلك
 شيء من الاشياء كيف تأخر عنها وجود العالم ثم حدث
 بعد ذلك هذا في غاية الاستحالة **قلت** ان ادعيت
 العلوية استحالة ما ذكرنا بطريق النظر فليكن اقامته
 الدليل وما ذكرتم ليس الا إعادة المتنازع بتغير بعض
 الصناعات فان محضه ان يختلف الامر عن موثر المختار
 مع استجماعه شرائط التأثير محال وهذا عين محال التزلز
 وان ادعيت العلم بها بطريق الصدوق ودعوى الضم
 فيما خالفه كثيرون غير محضين غير مقبولة فكذا
قلت بعض الفضلاء
 واقول لا يخفى ان تختص في الازل جميع ما لا بد منه في

حوادث

تباين

يوجد

ع

وجود المواد ووجوبه اولاً وعلى الاول

يلزم ازالة المواد لان الواجب لا يختلف وجوده عن الوجوب
وعلى الثاني يحتاج الى امر حادث ويستدل الكلام
 اليه فيلزم التسلسل في الحوادث كما هو مذهب الفلاسفة
 وهذه المقدمات باسرها لا يتطرق اليه المنع والسؤال
 حمل ما فضلنا وليس من قبل عادة الدعوى لبيان اخرى
 فما ذكر في معرض الجواب لا يغني عن الحسب شيئاً فوجه ان
 يقال ان اريد انه تحقق في الازل جميع ما لا بد في وجوده
 ووجوبه في الازل فخطار انه لو تحقق وان اريد انه تحقق
 في الازل جميع ما لا بد منه في وجوده ووجوبه فلا يزال
 فخطار انه قد تحقق لا يلزم منه ازالة المواد فان قيل
 هذا انما يتصور اذا كان للوقت وجود حتى يمكن
 تعلق الارادة بوجود المواد في جزء من الوقت دون جزء
 آخر اذ لو كان موهوماً محضاً لم يكن في اجزائه اختلاف
 لو يتبين بعض اجزائه بتعلق الارادة بوجوده فيه دون
 غير **قلت** اولاً اننا لا نسلم ان هذا يقتضي ان يكون
 للوقت وجود وكيف والزمان الممتد ايضا عندكم لا
 وجود له في الخارج وانما ترعون ان له رسماً موجوداً بنا
 على ان العقل يحكم بان هذا الامر الممتد وان لم يوجد في
 الخارج لكنه بحيث لو فرض وجوده فيه وفرض له اجزاء
 بالاعمال كان بعضها البتة متعدياً على بعض بحيث لا

ليس كذلك بل الوقت الذي لا يزال متغيراً
 في وجوده والارادة التي لا تسعد

مستبعد

يقعوا اجتماعهما في الخارج لو وجدت ولو لم يكن الامتداد
 في العقل كذلك الا اذا كان في الخارج قاراً الذات
 يحصل في العقل بحسب استمراره وعدم استقراره ذلك
 كما يتجلى من القطع النازلة خط مستقيم ومن السلسلة
 الجواله خط مستدير وهذا الذي ذكرتم في معرض الاستدلال
 مدحوله فاننا لا نسلم انه لا يكون الامتداد كذلك ما لم يكن
 له راس موجود بل نقول كما ان الوهم يتجلى امتداداً ان
 مكاناً لا يتوقف عند حد معين ويؤهم وجود العالم
 في حوسبه ويحكم العقل بانه لو وجد في الخارج لكان
 بعض اجزائه متعدياً على بعض بحسب الوضع وبعضه متاخر
 بحسبه من غير ان يكون لهذا الامتداد منشأ موجود في
 الخارج كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ
 له موجود في الخارج فكلما لا يدل حكم العقل بتقدمه
 بعض اجزائه على بعض في الامتداد المكاني على وجوده
 منشأ كذلك لا يدل حكمه بتقدم البعض على البعض في
 الامتداد الزماني على وجوده منشأ بل نقول يتجلى في
 الامتداد من مركز في فطن الوهم حتى ان العقل هو
 المشوب بالوهم يحكم بانها هنا فاضاً غير متناه وان
 العالم في جزء منه وكذلك يحكم بانها هنا زماناً غير
 متناه وان وجود العالم في جزء منه وكما انه ليس في
 الواقع فرقاً بين العالم خلاداً وملاً اذ لا فرق له ولا تحت

لا

فان الجهات انما تحدد ببعض العالم كذلك ليس في الواقع
 قبل العالم قبل ولا بعد وتقدم الوجه تعالى على العالم
 ليس بتقدم زمانيا فانه ليس في زمان وهم ايضا معقودون
 بذلك وانهم يقولون ان المجد ليس في الزمان بل في الهمم
 والذهور عا الزمان ومحيط به وحما لا يستلزم لغير الوقت
 عن الاستدراك الكافي عدم تناهيه كذلك لا يستلزم في
 التنبؤ عن الاستدراك الزماني عدم تناهيه فالوقت
 انما هو حيث وجد العالم والتقدم الزماني والتأخر
 الزماني انما هو لآخر العالم الجسماني بعضها مع بعض واما
 سوى الاجسام والجسمانيات فليس فيها تقدم وتأخر كافي
 فيكونه ليس فوق المحدد وحلا ولا ملابسا على انه لا فوق له
 كذلك ليس قبل العالم وجوده ولا عدمه بناء على انه
 له قبل ولا يلزم من ذلك عدم تناهي الزمان كما يلزم
 من الاول عدم تناهي المكان بل الزمان متناه كما ان
 المكان متناه من غير وهم وحكم الوهم بلاتناهي الزمان
 مثل حكمه بلاتناهي المكان فلما لا عين بحكمه في المكان
 كذلك لا عين بحكمه في الزمان وهذا سلك دقيق
 سلكه بعض اهل التحقيق كلاما مجتهدا في بعض
 قضاياهم والمهمسات في عين القضاء وغيرهم من
 المتكلمين والفوفية واساد اليه في التجريد فان قيل
 البعد المكاني لا يمكن لاسانهيه والقدر الذي يمكن

منه هو هذا الذي وجد ظاهرا ان يقولوا الاستدراك الزماني
 ايضا عندنا لا يمكن لاسانهيه وانما وجد منه القدر الممكن
 فان قيل يخصص الزماني لهذا المقدار لا بد له من علة
 فلم ان يقولوا يخصص العالم الجسماني نحو المقدار ايضا
 كذلك كما يقولون به هناك فتعول به هاهنا وانت
 تعلم ان هذا الجواب لا يتوقف على نفي وجود الوقت
 مطلقا بل على نفي وجوده قبل العالم . الطريق الثاني في
 رد دليلهم ان حثا ان لمؤثر ليس في الازل يستحيما لجميع
 شرائط التأثير اذ من جملة ما تعلق القدرة القديمة بايجاد
 العالم تعلقا مخصوصا ولم تعلق القدرة هذا الشخص من
 التعلق بايجاد العالم في الازل بل في وقت معين
 لحكمة لا يعلمها الا الله فاذا جاز ذلك الوقت حصل ذلك
 التعلق فتم الشرايط محدثا لعالم فان قيل الوقت ايضا
 من جملة العالم اذ العالم ما سوى الله فيلزم ان يكون
 للزمان زمان بوجوده فلنا هذا انما يلزم لو كان
 الزمان موجودا وليس كذلك بل هو امر موهوم كما مر
 وتكونه موهوما لا ينبغي ان يكون له دخل وجود العالم
 فان بعض الامور الاعتدالية قد يكون له دخل في الامور
 الخارجية كما في ارتفاع المانع والاعتبارات التي قد
 جعلوها محضصة لصدور الغلوات **الاول**
 عن الواجب تعالى الى غير ذلك قيل فيه نظرا اما اولا

فلان الوقت ان كان هو ما محضا لم يختلف اجرائه
 فتعالى القدرة والارادة بوجود العالم في جزمه دون
 اخر ترجيح بلا مرجح واجب بان المتكلمين يجوز ان يرجح
 بلا مرجح وتكون بالجامع مختارا خذ الرغيفين للمعارب
 اخذ الطرفين والمنع عند التراجع بلا مرجح اعني ان
 يتراجع اخذ طرفي الممكن بدون مرجح اخلاقي فيلزم ان
 انبأه اذ بابل ثبات الصانع واما العاقل المختار فهو
 يجوز ان ترجح لاحد الطرفين مخض الاختيار والارادة
 مع تساوي الطرفين عند قطع النظر عن الاختيار فاذا
 نقل الكلام الى التعلق بالارادة والاختيار وقيل هذا
 التعلق ان حدث بلا سبب لزم جواز حدوث العالم
 بلا سبب وهو باطل قطعاً وان حدث بالاختيار تحقق
 هناك اختيار آخر متعلق بهذا التعلق وهكذا الى
 غير النهاية وان حدث لعلة موجبة حادثه لم يستلزم
 العمل الموجبة الحادثه من جانب البدأ وهو عينه
 مذهب الفلاسفة **وقد اجاب عنه بعض**
النصلا بان التعلق ليس امرا موجودا بل هو امر
 اعتباري عقل ولا يلزم مساوي احكام الاعتباريات
 واحكام الحاديات فلا يلزم من شتاه وجود الممكن
 بلا سبب ولا من شتاه التسلسل في الوجودات امتناعه
 في الاعتباريات بل يجوز ان يكون اختيار الاختيار

نفس

نفس الاختيار فلا يلزم التسلسل ولا من جواز تخلف
 الاعتباري عما يتوسطه خلف الموجود غزله وقد
 يقال البدله شاهد بان كل حادث وجوديا كان او
 اعتباريا يحتاج في حدوثه الى سبب مخصوصه وقت
 حدوثه هذا كلامه **والاول** تفصيل هذان
 الجوان ان مختارا حدوث التعلق من غير سبب ويصح
 استلزامه جواز حدوث العالم بلا سبب لان التعلق
 امر اعتباري فلا يلزم من جواز حدوث امر اعتباري
 بلا سبب جواز حدوث الموجود بلا سبب واخري
 ان حدوث التعلق بالاختيار وحدث اختيار
 بالاختيار الاختيار وهكذا الى غير النهاية ويصح بطلان
 هذا التسلسل لانه من الامور الاعتبارية واخري
 يقال اختيار الاختيار عين الاختيار فلا تسلسل وانت
 خير بحال هذه الاجوبة **اما الاول** فلان
 بحان الطرفين المتساويين موجودا كان او اعتباريا
 من غير مرجح متعخم بحكم البدله فالمتساوي يتأني
 الرجحان والوقوع رجحان فادام المتساوي باقية لا يتحقق
 الرجحان فلا يتحقق الوقوع **واما الثاني**
 فان وجب كون اثر المختار متاخرا عن الاختيار فحدث
 اليه اكثر المتكلمين فيلزم ان يكون بين كل اختيار وحدث
 الاختيار الذي هي متعلقه زمانا وان على نأهها

اليه من جواز تنافي الازات فيلزم ان يعرض الواجب
من الازلة الى وقت حدوث الحادث اختيارات
متعاقبة غير متناهية كل منها يتعلق بالاختيار الذي
يتعلق عقبه الى ان ينتهي الى الاختيار الذي يتعلق بوجود
الحادث وان لم يحدث ذلك بل جار معارضة له كما هو
مذهب المحققين المجوزين لكون اثر المختار قد يمتد
فلا يجوز فيما يخص فيه ان يكون كل اختيار مقارنا
لمتعلقته ولا يلزم قدم العالم بل لا بد ان يكون تلك
الاختيارات متعاقبة الى ان تنتهي الى الاختيار المتعلق
باجاد العالم على نحو تعاقب الاوضاع المنتهية الى وجود
الحادث على مذهب النلاسفة ولا يلزم كونه تعالى محل
الحادث لان تلك الاختيارات امور اعتبارية اضافية
ولا محدود في انصافه تعالى بالاضافات الغير الازلية
فان له تعالى بالاضافة الى كل حادث له نسبة **واما**
الثالث اعني كون الاختيار اختيارا بعينه فكل
خال لان كل اختيار هو مرجح للاختيار الذي هو متعلقه
فاذا كان نفسه كان مرجحا بنفسه فيعود الى الجواب
الاول اعني حدوث الاختيار من غير سبب ولا يخفى
بطلانه وايضا لا يمكن ان يكون الاختيارات المتعاقبة
بعضها لنفس بعض بجهة كيف يتقدم الشيء على نفسه
بالزمان فانهم وما يقال ان الارادة صفة من شأنها ترجيح

اخذ المقدورين على الاخر من غير مرجح بنا على ان كل احد
يحد من نفسه ان له صفة من شأنها ترجيح احد الطرفين
مقدور من قيامه وبقوده وسائر حركاته وسكناته
من غير داعية في كل جزء من جزئها فلما يعلم انه اذا
غلبه عطش من رط او فسد سبع فخر عنده انا ما او
عن له طريقتان يتساويان في الجاهل عاينه لم يتوقف
عن مباشرت احدهما على الاطلاع على المرجح فيه حتى يؤدي
الي هلاكه بل يختار احدهما من غير شعور بوجه رجحان
فيه على الاخر ولا يعقل ترجيح هذه الصفة احد الطرفين
شي ولا يقال لو تعلقت ارادة بهذا الطريق دون
الطريق الاخر مع تساويهما في جواز تعلقها بهما يعقل الإيجاب
الذي ولا يقال لهما وجب لوجبه هدا دون ذلك
بل لو كانت مما جرى فيه التعليل والسؤال المذكور ما
كانت ارادة بل تاهية اخرى **كما ذكر بعض الافا**
لا يؤدي تمعنا لما ذكرنا من انه اذا سلم تساوي يتعلق
الارادة بالطرفين فلا مجال للابد من مرجح يرجح تعلقه
باحد الطرفين على الاخر فان الوقوع رجحان وهو ضا في
التساوي كما مر وما ذكر من مقياس الاختيار على الجاهل
في عدم الاسناد الى السبب ليس بشي فان الإيجاب
عبارة عن الاقتضا ولا محبة ينتهي الى ان يكون مقتضيا
لذاته وينتهي اليه السؤال بل بنفسه الإيجاب اخذ

ب

ضيل

أحد الطرفين ليست مساويا للسنة الى الآخر حتى يجري فيه السؤال بخلاف الاختيار فان تعلقه بظلال الطرفين ممكن اذا لم يتعقله باحدهما لم يتحقق الاختيار بالعنى الذى يسهل السكون وهو انه يعبر منه الفعل والترك **فقوله** لم اوجب الموجب هذا دون ذاك بدفع بان ذاته لذاته يقتضي هذا دون ذاك ولا يجري مثله في الاختيار بعد تسليم جواز تعلقه بالطرفين بل الوجه ان يقال تعلق الإرادة باحد الطرفين يتخرج في الواجب تعالى لوجوده وحكمه ولا يبعد ذلك في كونه تعالى فاعلا بالاختيار وكونه بحيث يعبر منه الفعل والترك فانه يعبر منه الفعل والترك نظرا الى ذاته وذات الممكن وان يمين احدى الطرفين نظرا الى حكمته والوجوه بسبب الاختيار لا ينافي في الاختيار بل يستلزمه وهذا كما ان العاقل يستعمله ما دام عاقلا ان لا ينقض عنه لتقريبه من عينه بقصد العوز فيها ومع ذلك ان هذا الغرض لما قصد رغبه بالاختيار **الوجه الثاني** من وجوه استدلاله على قدم العالم مبنى على وجود الزمان وقد مر فقد استدلو عليه بوجهين **اما** وجوده فقد استدلو عليه بوجهين **الاول** اننا نعرض حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة والبطء واخري في تلك المسافة بذلك القدر من

السرعة فان توافقا في الاخذ والترك بان ابتدائيا وانتهيا معا فلا محذور بقطعان المسافة معا وان تخالفا في الاخذ والترك وكان احدهما ابدا فانه يقطع اقل من اخذ السرعة الاولى وتركها امكن ان قطع مسافة اقل منه بطوتين بين اخذ السرعة الثانية وتركها امكن اقل من الامكان الاول لكونه جوا من ذلك لا مكن فنانا لم يقدري قابل للزيادة والنقصان بالذات يقع فيه الحركة وبعاءت بتفاوته ان يقول التفاوت ينشأ الى ما يكون قوله اياه بالذات وهو الذي غيرنا عنه بالامكان وهو من اراد من الزمان فيكون موجودا امتناع كون الغدم الصرف قابلا للزيادة والنقصان وليس هو نفس الزمان والبطء والمساويان في السرعة قديمتا وتان في ذلك الامر المقداري وبالفكر لا امتداد المسافة لان المتساويين في امتداد المسافة قديمتا وتان في هذا الامكان لاختلافها بالزمن والبطء والعقل الثاني من الوجهين للذين استدلو بها على وجود الزمان ان تقدم الارب على الارض صلا وري فان الارض لما تولد بعد الارب فاذا اعتبر الارب من حيث انه كان طفلا مثلاه كان متقدما عليه كما انه اذا اعتبر من حيث انه كان لوجود الارض كان معه وليس ذلك لتقدم نفس ذات

الآب لانه امر اضافي واعتباري وليس بالاب
كذلك ولا عبرة من صفات الآب ولا ذات الابن ولا
صفاته فهو امر اضافي زيد عليه فلا بد له من محل وجود
يكون معه وضال بالذات وهو الزمان والجواب عن
الوجه الاول ان تلك الامكانات امور اعتبارية لا وجود
لها في الخارج فلا سلم انه لا بد لها من محل موجود الي
ان يقوم البرهان على انها من الصفات الاعتبارية التي
لا يقوم الا بوجودها في شئ من ذلك فلا تسامح
انه يقتضي محلا بعرضه بالذات بمعنى انه يستحيل انكار
عنه **وعن الوجه الثاني** ان يمنع هذه المقدمة
ايضا وجديد فام يجوز ان يكون محلا ذات الآب
بل يقول هو من اعتبارات المعارضة لذات الآب
بل بشرائط مخصوصة كما ان القيام والقعود وغيرها
من صفات الآب امور عارضة له من غير ان يكون
هناك مر يكون معه وضال تلك الصفات بهذا
المعنى تلخيصه انه اريد بالمعروض بالذات ما يكون
موصوفا به حقيقة فلا سلم انه ليس ذات الابن وان
اريد به ما يستحيل انكار الوصف عنه فلا سلم انه
لا بد له من معروض بالذات بهذا المعنى ثم انه بعد
استدلالهم بوجود الزمان استدلووا قديم بانه لو
كان حادثا لكان عدمه سابقا لوجوده سبقا لانه

ساجح فيه السابق لاحق وهذا السبق لا يكون ازمانيا
فيكون الزمان موجودا على تقدير عدمه وب وقد ن
سبق الجواب عنه في طي الكلام على الحجة الاولى فلا
حاجة الى الاعادة **الوجه الثالث** من وجوه
دلائلهم على قدم العالم وهو ان العالم ممكن الجواب
في الازل وللا لزوم الانتقال من الامتناع الذات
الى الامكان وهو محال بالضرورة وقدرة الباري
تعالى ازيلية بالاتفاق فلو كان لعالم محاد بالزمن
شركه الجود وهو افاضة الوجود وما يتبعه من
الكلمات على المكات مدة غير متناهية وهون
محال على الحوادث الحق الكريمة المطلق الجواب عنه
ان قولكم ممكن الوجود في الازل ان اردتم به انه يمكن
له الوجود الازلي على ان يكون قولكم في الازل متعلقا
في الوجود فمضوح لجواز ان يكون وجوده في الازل
مستعاضا وان اردتم به ان امكان وجوده في الجملة
مستعاضا في الازل على ان يكون متعلقا بالامكان
فسلم ولا جوار ان يكون وجود العالم في الازل مستحلا
مع انه في الازل متصف بامكان وجوده فيما ازال
وهذا ما يقال ازيلية الامكان لا يستلزم ان امكانه
الازلية وما قيل في اثبات الاستلزام ان امكانه

اذا كان في الازل لم يكن هو في ذاته مانع من قول
 الوجود في شئ من اجزاء الازل فيكون عدم منعه امرا متعاضدا
 في جميع تلك الاجزاء فانظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع
 من انصافه بالوجود في شئ منها بل جاز انصافه في كل شئ
 بل جاز انصافه لا بد لا تقط بل ومعا ايضا وجواز
 انصافه به في كل منها معا هو امكان انصافه بالوجود
 المستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فارلية الامكان
 مستلزم امكان الازلية صحيح لا قوله لم يمنع من انصافه
 بالوجود في شئ منها فانه ان اراد ان ذاته لا تمنع في شئ
 من اجزاء الازل من الانصاف بالوجود في الجملة بان يكون
قوله في شئ منها متعلقا بعدم المنع فيكون معناه انه
 لا يمنع في شئ من اجزاء الازل من الوجود بعد ان هو بعينه
 الازلية الامكان والبلز منه عدم منعه من الوجود هو
 الازلي الذي هو امكان الازلية وان اراد ان ذاته
 لا تمنع من الوجود في شئ من اجزاء الازل بان يكون
قوله في شئ منها متعلقا بالوجود فهو بعينه امكان
 الازلية والذراع انما وقع فيه فهو مصادق على المطلوب
 ولو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل يمكن فلا يلزم
 منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا وليت شعري كيف
 صدر هذا الكلام من هذا المحقق الامام مع ان من

الوجوه

الموجودات الممكنة ما هو ان الوجود كعوض من الخوف
 ومع بقدرته في مواضع من كتبه فان ههنا الزمان هو
 يتنفي لذات المعاد واجتماع اخر ايضا ويقدر بعضها على
 بعض اذ بنا على هذا يلزم امكان وجود كل من تلك الاجزاء
 في الازل نظرا الى ذاته فليس قبل ان الظاهر في
 الامور الممكنة الوجود في الحادج واجزاء الزمان ليست
 ممكنة الوجود بل انما يوجد في احكام كما تقر عندكم
 قلنا الدليل الذي ذكرتم جاز في امكان هذا النحو من
 الوجود وان لم يكن وجود خارجيا كما لا يخفى على الفطن
 هذا وقد ما جاب عن هذا الوجه باننا لا نسلم امتناع
 ترك الوجود مدة لا يتناهي فان لمبدأ ايجادنا فاعل بخار
 لا عرض بفعله بل بفعلنا ايضا ويحكم ما يريد ونفعله
 تعالى اخلاوا عن حكمه وتصالح ومن وجوده الحكمة الطاهية
 في عدم ما جاب لعالم في الازل استيثاره تعالى بالتقدم
 الزمان فيظهر توحده بالبقاء والاولاد من غير شريك فيه

الوجه الرابع

من وجوه استدلالهم على قدم القضاة وهو ان كل حادث
 مسبوق بالمادة فلو لم تكن المادة قد تهيأت كانت مسبوبة
 بمادة اخرى ويسلسل والجواب ان هذا مما لا يكاد يتم
 فان ذلك الوجود المتصور بقدره وجوده مفصله في
 كتب العلوم ونصا فيفتا **وقوله** ان حدونا لشيء عن شئ

هذه

محال لا دليل عليه ودعوى البدهة فيه ممنوعة غاية
الامر انا عاجزون عن احداث الشيء لان ذلك من
خواص القدرة الالهية العالية على جميع المكانيات
بحيث لا ياتي عن طاعتها شيء من الاشياء انما امره اذ ان
اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فان شيئا لاية نظامه
يدل على انه لا يتوقف بجاده لشي من الاشياء على ما عدا ان
الامر الالهي والحيوان ما اطلع عليه الفلاسفة و
المتقدمون وقد دلوا عليه في حدود المكانيات هو انهم
المتعارفون المشهور **واما** الامور النادرة التي لا تكرر
الا في المدة المديدة من خواص العادات وغيرها
فلم يفتح عندهم حق الانتاج وقد اشار الي محبتها الزينين
في مقامات المعارفين من الاشارات ثم لا يذهب عليك
انه اذا ظهر الخلل في دليل قدم العالم وثبتت
بالتواتر اخبار الانبياء عليهم الصلاة والسلام الذين
هو صفوه البرايا خدونه واجماع اهل الملك على ذلك
وقد نطق به الوحي الالهي على وجه لا يعقل التناوب
الا بوجه بعيد ما نواعه الطبايع السليمة والادمان
المستقيمة فلا يحصى عن اتباع الانبياء عليهم السلام
في ذلك والاحد بقوله كم كيف والفلاسفة يشبهون انفسهم
اليهم ويثبتون اصول مقالاتهم على ما يرون انه ما خرد
منه واساطيرهم يثبتون اليهم فاذا ن تقلد هؤلاء الاعظم

٢٥٤
الذين اصطناعهم الله وبغيرهم لتجليل العباد وارشادهم
الي مصالح المعاش والمعاد وقد ادعى الحكماء الفلاسفة
اولي واخري عن تقليد الفلاسفة الذين هم معتزليون
برجحان الانبياء عليهم السلام ويتركون بالانتساب
اليهم ومن العجب العجائب ان بعض الهمم من الفلاسفة يتمادون
في عجزهم ويقولون ان كلام الانبياء ما دل ولو يريدوا انه
ظاهري انا نعلم انه قد نطق بالقران المجيد في اكثر المطالبات
الاعتقادية بوجه لا يتقبل التناوب اصلا **كما قال**
الامام الرازي لا يمكن الجمع بين الايمان بما جاء به من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكار الخبر الجماعي فانه
قد وقع في مواضع من القران المجيد القدر في بحيث
لا يتقبل التناوب اصلا **القول** ولا يمكن الجمع بين قدم
العالم والخبر الجماعي ايضا لان النفوس لساطة لو كانت
متساوية على ما هو مقتضى القول بقدم العالم على ما ذهبوا
اليه امتنع الخبر الجماعي عليه اذ لا بد في خبر هو جميعا من
البدان غير متساوية وقد ثبت ان الاعداد متساوية
ثم التناويات يتخلو لغا في كلام الانبياء عليهم السلام
عنى ان ياتي مثلها في كلام الفلاسفة بل اكثر تلك
التناويات من قبيل المكابرات لسوفا نية فاننا نعلم
قطعا ان المراد من تلك الالفاظ الواردة في الكتاب
والسنة هي معانيها المتعارفة عند اهل اللسان فاننا كما

لاشك في ان مخاطبا بالاستفسار عن مسألة الجزاء الذي
لا يخفى لا يريد بذلك الاستفسار عن حال زيد في قيامه
وقوده مثلا كذلك لاشك في ان المراد من قوله تعالى
من يحيى العظام وهي رميم قل يحيى الذي انشاها اول
مرة وهو بكل خلق عليم هو هذه المعاني الروحانيون
الذي يقول به الفلاسفة وبالجملة فصوص الكتاب
تجمل الحلال على ظاهرهما لم يمنع منه مانع قوي من رهاه
عقلا او قربة صادقة عن الحمل على الظاهر والتجاوز
عن هذا التعمق وحلال واستلزامه طريق أهل الكمال
رأى قنا للاختصاص لهذه العروة الوثقى ونبينا على وجه
الاستقامة والهدى بحسب محمد المصطفى واله وصحبه
مقاييس الهدى ومصابيح الدجى بخادع النقي

• المسئلة الخامسة •

من الظل تنقلا لطبا والحكما على ان اعتدل المزاج
واقربنا الى الاعتدال الحقيقي مزاج الانسان وفيه
اشكال وذلك ان خروج مزاج الانسان عن الاعتدال
الحقيقي ان كان لغلبة الحرارة كان فيها هوارد منه
ما هو اقرب منه الى الاعتدال الحقيقي ان كان لغلبة
البرودة كان فيها هوارح منه وان كان لغلبة الحرارة
والمزطوبة معا كانا اقرب فيها هوارد وايضا وقص عليه
الاصنام الثلاثة الباقية اعني ما اذا كان خروج وجه لغلبة

الحرارة واليبوسة او لغلبة البرودة والرطوبة او
اليبوسة ولاشك اني يوجد في الانواع الاخر من الحيوانات
وغيرها ما هو احر وارطب من الانسان وما هو ابرد وايبس
ولذلك اذا تناول الانسان يظهر منه هذه الكيفيات
والجوانب ان الوارد على بدن الانسان اذا كان دافئا
يوشيه باحدان الكيفية بعد تأثير الطبيعة فيها وان
كان فذا فذلك مع انه لا يخرج من الغذاء يصير تأثير
جزء مقتدي بل تاخذ الطبيعة منه ما يصلح للتغذية
ويبقى منه اجزاء فضيلة تدفع بطريق البول والبراز
والعرق وغيرها هذه الكيفيات لما تحصل في المزاج
الانساني بسبب تأثير الطبيعة في الغذاء والدوامي
تحصل من اذواهما وليس ذلك لغذاء او اله و اعلم
على المزاج الذي يحصل للانسان بعد تناوله ذلك
ظاهرا كيف ولو كان هذا المزاج حاصلا لها كانا
في عرض المزاج النوع الانسان فكانا من افراد الانسان فان
الصورة والنفس لتايبض على المزاج انما يتبع المزاج على
قواعدهم فاندفع الاشكال هكذا قيل **واول**
فيه نظرفان هذا الدواء الغذاء قيل وروده على بدن
الانسان بل كل نوع من انواع المرحك فله مزاج فذلك
المزاج ان كان من مراتب عرض المزاج الانساني لم يكن

المزاج الانسان اقرب الى الاعتدال من سائر المراتج لانه
غير معه الى ان الانسان بل لزوان يكون انسانا على قواعده
فلا بد ان يكون اخر او ابرد او اوطب و ابر و ايسن
بالنسبة الى مزاج الانسان فيبقى اسكال فالوجه في الحيوان
ان يقال المزاج على الاعتدال عيان عن التقاوت
بين مقدار الكيفيات وعدم كونها على حد الساوي
فكلما كان الساوي اكثر كان البعد عن الاعتدال مثلا
التقاوت بين عين وسبعة اعشار اقل من التقاوت
بين نصف عظم وعشرين فاذا فرضنا ان كيفيات
مزاج الانسان على النسبة الاولى ونسبه ثلث على النسبة
الثانية او نسبة اخرى يكون لتقاوت فيها اكثر كان
البعد عن الاعتدال الحقيقي فاهو ازيد في احدي
الكيفيات من مزاج الانسان كان البعد عن الاعتدال
الحقيقي ما ولا دخل في ذلك للجواب ليد كورنم ولو قيل
ان هناك اغدية وادوية معتدلة بالنسبة الى بدن الانسان
فلمعمر ان يكون مشاركا للانسان في المزاج هو
كان الجواب ما ذكرنا فتمثل . . .

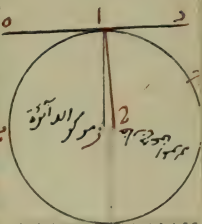
المسئلة السادسة

من التفسير قوله تعالى لكن جزاء القول متى لا ملان جهنم
من الجنة والناس احمقن يقتضى نظامهم دخول
جميع الذين في جهنم والمعلوم من الاخبار والافان

وسائر المراتج خلافة **واجبات** بعض المفسرين بان
ذلك يقتضى دخول الكل في الملا به جهنم كما اذا قلت
ملات الكيس من الدراهم لا يقتضى دخول كل الدراهم
في الكيس ولا يقتضى فيه فانه نظيران يقول ملات الكيس
من جميع الدراهم فانه يظهر يقتضى دخول جميع الدراهم
فيه فالكلام فيه كالكلام فيه والحق في الجواب ان
يقال المراد بلفظ احمقن هو تعبه الاختلاف وذلك
لا يقتضى دخول كل الدراهم في الكيس لا يقتضى ما فيه
جميع الافراد كما اذا قلت ملات الجواب من جميع اصناف
الطعام لا يقتضى ذلك لان يكون فيه من جميع
افراد الطعام وكقولك امتلات المجلس من جميع اصناف
الناس لا يقتضى ذلك ان يكون في المجلس جميع افراد
الناس بل ان يكون فيه من كل صنف فرد وذلك
ظاهر على هذا فيظهر فائدة لفظ احمقن اذ فيه ود على
اليهود وغيرهم من زعم الفهم لا يخلون في النار
السئلة السابعة من الهندسة قدس هل قليل
في المقالة الثالثة من كتاب اصول عمل ان الزاوية
الحادة من الدائرة والخط المماس لها احده من جميع
الزوايا الحادة المستقيمة الخطين فلا حجة تكون
الزاوية الحادة ثلث من قطر الدائرة وتطوعها ومثلها
اعظم من جميع الزوايا الحادة المستقيمة الخطين

لانها تتم الزاوية الاولى من قائمتها اذ الخط الخارج
 من نقطة التماس الى مركز الدائرة عمود على الخط التماس
 كما برهن عليه في هذه المقالة ويلزم من ذلك انه اذا
 حرك القطر طرف المركز اذ في حركته مع ثبات
 نقطة التماس بقدر الزاوية الحادة من القطر بعد
 الحركة والزاوية اعظم من قائمتها من غير ان يصير مثل
 القائمة لانها لا يمكن ان تتضاف الى تلك الزاوية
 زاوية مستقيمة الخطية وهي اعظم من الزاوية الحادة
 من الدائرة والخط التماس الى مركز الدائرة الحادة
 من الدائرة والقطر القائمة فيكون مجموعها اعظم من
 قائمة فيلزم ان يصير المقدار الصغير بالحركة اعظم
 من المقدار الكبير من غير ان يصير مساويا له وهذا
 هو الطغرة وهذا الاشكال مما لم يقبل اليقائن احد من
 الفضلاء والادراك حكمة **واقول** قد تحقق عند
 المحققين ان الزاوية من الكيفيات المحسنة بالكماء
 وتسمى كما بالذات بل الكم بالذات هو السطح الذي هو
 معروض الزاوية ولا شك ان السطح الصغير في
 هذه الصور لا يصير اعظم من الكبير الا بعد ان
 يساويه وانما الزاوية القائمة فكيفية مخصوصة
 لا توجد في هذه الحركة كما انه لا توجد في الحركة
 من بعض الكيفيات الى بعض من الكيفيات مثلا توجد

يده من



الصغرة

الصغرة في الحركة من المستقيمة الى السواد واليباض حتى
 الطغرة لا يوجد في الحركة من الخضرة الى الحلاوة
 والمرارة والحاصل ان الطغرة انما تلزم لو كان المقدار
 الاصغر قد زاد على المقدار الاكبر من غير ان يساويه
 والمقدار هو السطح وهو لا يزيد على السطح الاعظم منه
 الا بعد ان يساويه **واما** الزاوية فليست مقدارا
 بالذات بل هي من الكيفيات العارضة للسطح ولا يلزم
 تحقق جميع الكيفيات في جميع الحركات الكيفية
 كما مر من الامثلة

المسئلة الثامنة

من الهبة ذكرنا في حل بعض اشكالات تلك القرية
 وغيره انه يحصل حركة كره فيها قطرهما يساوي نصف
 الكره الاولى وحركة الحائطه ضعف حركة الحائطه
 فيترك الكوكب ويصعد على قطر من اقطار الكره
 الحائطه **وقال** للعلامه قطب المحققين
 في التحفة ان من ينسب بين كل حركتين مستقيمتين يكونا
 لا يجوز ذلك اذ يلزم الشكون على الفلكات وقد
 قال ايضا انهم ذكروا ان ما فيه مبدأ ميل مستدبر ليس
 فيه مبدأ ميل مستقيم **واقول** كلاهما مدفوعان
 مدارا الشكون بين الحركتين على حاله لمثلين هـ
 المستقيمين وليس في هذه الصور ميلان مستقيمان

ساعدها بطول الحدوث الحركة المستقيمة من مركب
الحركتين المستديرتين وتظهر من ذلك اندفاع
إلى الثاني أيضا.

المسئلة التاسعة

من المنطق استدلال الرئيس في الشفا على أن النصور
لا يفيد التصديق بأنه أن كان هذا المفرد المقصور
سواء كان موجودا أولا مفيدا للتصديق فهو ليس
موجبا له لأن ما لا يختلف حاله الذي بوجوده وعدمه
فهو ليس علة له وإن كان لوجوده مدخل في الافادة فلا
يكون معزدا بل قضية **واقول** قضية جارية
أولا فلا بد منقوص بافادة النصور فان المقدمات
جارية فيها. وأما ثانيا فلا نقول هذا المفرد بوجوده
الذهني بما يفيد التصديق من غير أن يصدق بوجوده
فيه كما في افادته النصور بعينه فظهر أن ما ذكره
مغالطة ومثل ذلك عزيز من مثله.

المسئلة العاشرة

من الارتماطيق العدد اتماما وهو ما يكون جميع
كسور ساوياته كالسنة فال اجزائه وهي الهندس
والنصف ساويه له وأما زايدها كاتني عشر فان
اجزائه تزيد عليه وأما ناقصه هو ما اجزائه أقل
منه كسبعة مثلاً فإنه ليس له إلا السبع وقد نظمت

قاعدة

قاعدة في تحصيل العدد **فقلت**

- حواسد فرد أول • ضعف زوج الزوج كم واحد •
- زوج مضروب لسانام • وزني ناقص ورايد •

ومعناه أنه لو أخذ زوج الزوج وهو ما لا ينقسم إلى
الأفراد حتى ينتهي إلى الواحد كالانين في المثال
الذكور ويضعف فيصير أربعة مثلاً ويسقط منه
واحد حتى يصير ثلاثة فهو فرد أول لأنه لا يعد
سوى الواحد فردا آخر وهو المراد بالقاعدة الأولى

فقطرت الثلاثة في الانين لذي هو زوج الزوج
فيصير ستة وهو العدد التام وقس عليه مثلاً وهو
ياخذ الأربعة وهو زوج الزوج ويضعفه حتى يصير
ثمانية واسقطنا منه واحدا حتى يصير سبعة وهو فرد
أول إذا لم يعد سوى الواحد فيصير به في الأربعة فيصير
ثمانية وعشرين وهو عدد تام أيضا ومن خواص العدد
التام أنه لا يوجد في كل مرتبة من الأحاد والعشرات
وما فوقها إلا واحد مثلاً لا يوجد في مرتبة الأحاد
إلا الستة وفي مرتبة العشرات إلا الثمانية والعشرين
وقس عليه واستخرج بهذه القاعدة العدد التام في

المراتب **آخر تدبير** ثم اني رأيت أن أذيل
هذه الرسالة بملطاف تبيين على قواعد بعضها رأيا
ولقبها ساسات استنبطها الحكماء الهيون والعرفاء

صية

المتقنون من اهل الادراك العالية والحكمة الحقة
 المتعالية منها هم ذكروا ان الاعداد المتعالية كل عدد
 يكون كعدد كل منها يساوي اخر مثل ثابته وعشرين وما
 بين واربعة وثمانين فان كعدد كل منها يساوي الآخر
 ولا حجة يكون احدهما زائدا او اخرضا قصدا والعدد
 الزايد وهو ٢٨ في هذا المثال يسمى عدد الحب الثلاثين
 ع ٢٨ **هذا المثال يسمى عدد المحبوب**
 وطريق استخراج هذين العددين هو ان ياخذ زوج
 الزوج كالأربعة في هذا المثال ويراد عليه واحد
 فيصير احد عشر فنضربه في خمسة فنضرب ٥ ب ٥
 فنضرب هذا في الأربعة فيصير ثمانين وعشرين وهو
 عدد الحب ثم نجمع خمسة مع احد عشر فيصير ستة عشر
 فيضرب في الأربعة فيصير اربعة وستين فيضرب في عدد
 الحب فيصير ع ٢٨ وهو عدد المحبوب وهذا ان
 ان العدد ان لا يوجد ان في مرتبة الاحاد والعشرات
 وابدا او جود مما في مرتبة المئات ثم يوجد في هنرها
 من المراتب ولا يوجد في كل مرتبة الامكانات فقط
 ويشترط في تحصيله ان يكون الحاصل من زياده
 واحد على زوج الزوج فردا اول. وكذا الحاصل
 من زيادة للواحد على مضروب هذا الفرد الاول
 في زوج الزوج السابق كاحد عشر في المثال ونقتصر

ذلك مذكور في الاربع طبعي ثمراتهم ذكروا انه اذا كان
 عند انسان خاتم او لوح من فضة او ذهب وغيرهما من
 فيه مروج وقطع مروج وعند اخر خاتم او لوح من ذلك
 الجنس فيه مروج وقطع ٢٨٤ فان من عند المروج الثاني
 يجب من عند المروج الاول ويميل اليه بل ذكر اقل اطن
 انه اذا اتفق ان يكون عند احد العددين اقل من
 اي جنس كان وعند اخر العدد الاكثر من ذلك الجنس
 تقع الحجة بينهما بهذا الطريق والسر في تعيين العدد
 الاقل للحل انه انقص من المحبوب من حيث انه يحتاج
 اليه وستاقل اليه فينسب الحيا الانقص والمحبوب
 الاكثر **وقد قلت** في القية عن الاسم ركن
 هذا المعنى
 • كروا في رخص اعداد • بكساي محكمين مع
 • او عدد محب بدستار • بروي عدد محب سمرا
 المراد بعدد الحب المذكور اولاهو اقل العددين المتباينين
 المذكورين وهو ركن وبعدد الحب المذكور ثانيا هو
 عدد لفظ الحب بحساب الجمل وهو **مراد ذكر**
 بعض العرفا الطر فا الرفا ان جذب المعنطين
 لحديد مستند الى كون مزاجهما على نسبة الافدا والمخابة
 وكون مزاج اخدهما على اقل العددين ومزاج الاخر
 على اكرها **واول** هذا احوال لطيف لكن

لا تساعده التجربة فابا قد شاهدنا ان المغناطيس في
 يجذب المغناطيس الاخر وقد كان عندنا قطعة قطعا
 قطعا مختلفة وشاهدنا ان القطعة الصغرى تجذب
 الى القطعة الكبرى والقطعتان المتساويتان هـ
 يجذب كل منهما الى الاخر وهذا يقتضي ان لا يكون الامر
 كما ذكره فان اجزا المغناطيس لو احدى تجذب بعضها
 بعضا ولا اختلاف فيها بحسب المزاج ولين يؤمن انه
 ربما كان اجزا الصغرى المتمازجة في الصغر والكبر
 على تلك النسبة فذلك ضد دفع بان الصغرى على اي
 خد كان من الصغر تجذب الى الكبير ولو كان الامر كما
 توهم لم يسم الحكم في جميع مراتب لصغير وايضا النطقا
 المتساويتان في اجزا العناصرها وجد التجاذب كل منها
 الى الاخر ولو كان العددان المتساويان مفيدين لهذه
 الخاصية لم يكن هذه الخاصية مخصوصة بالاعداد
 المتجانسة بل كانت خاصة القدرين المتساويين ثم
 لم يكن لثمين عدد الاقل ليحيط العدد الاكبر للحبوب
قائدا فلذلك والله الموفق ومنها ان الغرض
 الراغبين في معرفة الحقائق واستكشافها بالذوق
 الرايق والحدس الفائق والابصار بصيرة صغرى ان
 مراتب الاعداد منطبعة على روائع الحواشي والهاه
 مرارة حقائق الاشياء حتى انه لو قول احد للاطلاع على

ان الصغر في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر
 كدرة في هذه العناصر

جميع

جميع خواصها واوراها انكشف عليه احوال الموجودات
 حتى الحوادث الماحضة والالمانية وما يفعل على اساطين
 الكشف والتحقيق في ذلك كثير من اشخاص خصوصاً ما يروي
 عن الامام الذي هو بالحق باطون ابو عبد الله جعفر الصادق
 وغيره من علماء اهل بيت النبوة وعن غيرهم من ائمة الكش
 والتحقيق مثل الشيخين الامامين مجي الحق والدين محمد
 الاخراني الطائي وسعد الحق والدين محمد الحوي وما
 نقل في هذا الباب ان بعض المغاير كان قد استبط
من قوله تعالى اذ انزلنا الارض زلزلة لها ان
 ان تقع في سنة اثنين وسبع مائة وهو عدد لفظ اذ انزلنا
 فكان الامر كذلك ووقع في تلك السنة زلزلة عظيمة و
 واستبط بعض من لم قدم في هذه المعرفة من لفظ
 شاه رخ ان سماء يصير ملكا في سنة ثمان مائة وكان
 الامر كذلك وقد دون بعض المتأخرين من اهل
 الذوق كما امل في هذا الباب كتباً ورسائل وادرج
 فيها كثير من اللطائف والمعارف **وقد ذكر**
 ان عدد التسعة بمائة ادم وعدد الحسنة بمائة ادم
 وان **قوله** تعالى طه اسأله ان يادروا ذلك
 لان الحاصل من جميع الاعداد من الواحد الى التسعة
 على النظر الطبيعي خمس اربعون وهو عدد ادم وادا
 جميع الى الحسنة لذلك يصير مجموعها خمسة عشر هون

ق

ا

عدد حوا أو كما ان حوا خلقت من ضلع اليسر لادم كذلك
عدد حوا وهو خمسة عشر يحصل من نقصه الحسة الى افرانها
والحسة هو الضلع اليسر لجة واربعين لان حسة ن
واربعين اذا وضع في مربع الثلاثة في الثلاثة يكون كل
واحد من اضلاع هذا المربع خمسة عشر هو عدد حوا
وانه يظهر في ضلع من اضلاعه حينئذ انا الضرون
كما لا يخفى على من له خيرة بالادقات **واقول**
في كلا الوجهين خدشة **الاول** فلان كل
ضلع من المربع المذكور خمسة عشر فلا معنى لتحصيل ذلك
بالضلع اليسر على ان ذلك ينتهي ان يكون الضلع نفس
حوا ان حوا خلقت من ضلع **واما الثاني** فلما
ذكر في العلاقة فالاولي ان يقال ان الحسة والاربعين
حاصل ضرب الحسة في السعة واطراف الضرب يسمى في
اصطلاح الحساب اضلاعا فللمحسة والاربعين ضلعان
السعة والحسة والحسة اقل الضلعين فهو اليسر هاهنا
وقد قلت في التمية عن اسم طاهر بيتا مشعلا
على هذه المقالة وهو هذا
• كرايتي فهم كرايما • معلوم كى حقيقة اشيا را
• حوا لادم وحوا عدد الاشياء • ردونة سئوم به نيل يا با
الطا والها يخرجان عن اضلاع **الثالث**
كما علم مما سبق والبا اذا وقع في المرتبة **الثالث**

وهو مرتبة المائت صادر **اقول** بابا والطيفة
والهام لا يخفى على الفطن هذا اخر ما قصدت براده
في هذه الرسالة جعلته انموذجا لتلك العلوم فليست
فيه الاذكياء بعين الانصاف مجابا للعتاد والمرواخر
دعوتنا الى الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامته
• على خير خلقه محمد وآله •
• ونحير اجمعين الطيبين •
• الظاهرين •
• والمجهرين •
• وحده •

البر

